الفصل الرابع

النفط كمحدد للعلاقات الدولية

obeikan.com

obeikan.com

لقد ذكرنا فيما سبق أهمية النفط ودوره كأهم مصدر من مصادر الطاقة في العالم وكمادة حيوية أساسية لا غنى عنها سواء لوسائل النقل أو لوسائل الزراعة أو الصناعة الغذائية أو الصناعات النسيجية أو التحويلية أوالصناعات البتروكمياوية المختلفة التي أصبحت مقياس التقدم والنمو في المجتمع الصناعي الحديث. كما أوضحنا كذلك في دراستنا هذه مدى الارتباط الوثيق بين النفط وسائر الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حتى بات يشكل جزءاً لا يتجزأ من حياة الإنسان اليومية.

وقد رأينا مدى حاجة الدول الصناعية إلى هذه المادة الاستراتيجية وعدم التخلي عنها بحيث لم تتمكن هذه الدول المتطورة صناعياً حتى الآن من إيجاد البدائل المنافسة لها رغم محاولاتها المستمرة في هذا المجال. لذا، بقي نموها الاقتصادي والتكنولوجي وحتى أمنها القومي مرتبطاً تماماً بهذه المادة، إن لم نقل مرهوناً بها. وهل يمكن لهذه الدول أو غيرها التحرر من هذه المادة ؟ الجواب هو أنه من المستحيل التخلي عنها في الوقت الراهن ما دامت هذه المادة استراتيجية الوظيفة وضرورية للحفاظ على البقاء ولا بديل لها حتى الآن.

ولا عجب أن نرى دول العالم، وبالأخص الدول الصناعية الكبرى، تولي هذه المادة الحيوية الأهمية القصوى وتجعل قضية تأمينها المنتظم وبالأسعار المناسبة من أولويات استراتجيتها القومية، وإن اقتضى ذلك بالتدخل العسكري للحصول عليها واستمرار تدفقها.

والجدير بالذكر أن التوزيع الجغرافي للنفط غير متساوٍ في بلدان العالم. فهناك دول تمتلك من النفط ثروة هائلة كمنطقة الشرق الأوسط، وفنزويلا، وروسيا، وبحر قزوين، وبعض الدول الإفريقية (كالجزائر، وليبيا ونيجيريا)، وبعض دول آسيا (كإندونيسيا وبروني)، وأخرى محرومة منه كاليابان وكوريا وأوروبا. وهناك دول تستهلك أكثر مما تنتج، وأخرى تنتج أكثر مما تستهلك[1].

1 - انظر: د. حافظ برجاس: المرجع السابق، ص ١٥٣.

وقد أوجد هذا التفاوت في الاحتياطي والإنتاج والاستهلاك نوعاً من العلاقات اتسم بالنهب والاستغلال من قبل الدول المستهلكة وبالتحرك والنضال من قبل الدول المنتجة لإعادة سيطرتها على ثروتها القومية. كما أن اختلاف المصالح الاقتصاديةوالنفطية بين الدول المستهلكة نفسها أدى في كثير من الأحيان إلى التنافس فيما بينها بغية الاستئثار بمناطق النفط أو الحصول على القدر الأكبر منه[1].

لقد لعب النفط دوراً هاماً في علاقات الدول ما بينها، لا سيما المنتجة والمستهلكة، وقد استخدم في السابق في ربح الحرب العالمية الأولى والثانية وتموين القواعد الحربية المختلفة للحلفاء وتموين وسائل النقل المختلفة، بحيث يعتبر قطعه أو توقيفه في أي وقت عن دولة ما هو بمثابة إعلان الحرب على تلك الدولة.

1 - المرجع السابق، ص ١٥٤.

obeikan.com

المبحث الأول

النفط والتجارة الدولية

لم يعد النفط مجرد مادة خام عادية تسوق مثل المواد الأخرى، أو عنصراً اقتصادياً ومالياً له شأنه في التجارة الخارجية فحسب، بل أصبح سلعة استراتيجية يرتكز عليها الأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والعسكري للدول الصناعية، سواء أكان ذلك في زمن السلم أو الحرب. لذلك اعتبر النفط الهاجس الأكبر للدول الصناعية الكبرى، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت هي الأولى في السباق على مناطق وجوده بغية الحصول عليه أو السيطرة على مصادره أينما كانت ولو بالقوة. بل إن معظم أحداث العالم ومشاكله ترتبط لا محالة بالمصالح الأساسية المتعلقة في غالب الأحيان بثروات الأرض وما تحتها وإن السيطرة على هذه الموارد الطبيعية، وفي مقدمتها الموارد الطاقوية، باتت من اهتمام ليس فقط تجّار هذه المواد، بل صانعي القرار والساسة في البلدان الصناعية الكبرى.

والجدير بالذكر أن اكتشاف النفط ووجوده في بعض المناطق بكميات ضخمة، ومنها منطقة الخليج وأمريكا اللاتينية وأخيراً منطقة بحر قزوين وبحر الشمال زاد من اهتمام الدول بهذه المناطق لكون النفط أصبح المصدر الأساسي لتمويل المشاريع التنموية ومصدراً للدخل وموردا للعملات الأجنبية.

وما دمنا بصدد دراسة هذا الفصل وما يحتوي عليه من مكانة في العلاقات الدولية، وخاصة دور النفط في التجارة الدولية، يجدر بنا القول إن النفط ومنتجاته يعتبر أهم سلعة تجارية عرفها الكون منذ اكتشافه.

اكتسب النفط هذه الأهمية بعد الحرب العالمية الثانية إثر تحول اقتصاد الدول الصناعية من الاعتماد على الفحم كمصدر أساسي للطاقة إلى الاعتماد على النفط والغاز. وقد أدى هذا التحول إلى زيادة الطلب العالمي على هذه المادة الحيوية كما يتجلى ذلك في الجدول التالي[1]:

---

1 - **World energy supplies, 1979.**

جدول رقم (١٣)

تطور استهلاك الطاقة التجارية في العالم (١٩٥٠ ١٩٧٤)

(بالنسبة المئوية من إجمالي الطاقة)

السنة	الفحم الحجري	النفط	الغاز	الطاقة الكهرمائية
١٩٥٠	%٦١	%٢٧	%١٠	%٢
١٩٥٣	%٥٤	%٢٩	%١٢	%٢
١٩٥٦	%٥٢	%٣١	%١٢	%٢
١٩٥٩	%٥٢	%٣٢	%١٣	%٢
١٩٦٢	%٤٧	%٣٥	%١٥	%٢
١٩٦٥	%٤٣	%٣٨	%١٧	%٢
١٩٦٨	%٣٨	%٤١	%١٨	%٢
١٩٧١	%٣٣	%٤٣	%٢٠	%٢
❖١٩٧٤	%٢٢	%٤٤	%٢١	%٢

المصدر: World Energy Supplies 1979

❖ هذه السنة تعتبر المنعرج الأساسي الذي غيّر مسار السياسة النفطية بحيث اعتبرت السنة التي سجّلت فيها الصدمة النفطية الأولى أو ما سماه الدول الغربية " بثورة أوبك ".

بدأ إنتاج النفط بكميات تجارية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية القرن الماضي كما ذكرناه آنفاً. وكانت منطقة خليج المكسيك ونصف الكرة الغربي المصدر الرئيسي لتجارة النفط قبل الحرب العالمية الثانية. أما بعد الحرب، فقد ازدادت

أهمية الشرق الأوسط في مجال الإنتاج، وأخذ نفط هذه المنطقة يحل تدريجياً محل نفط نصف الكرة الغربي إلى أن أصبح يمثل النسبة العظمى من تجارة النفط الدولية.[1]

كانت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي (سابقاً) أكبر دولتين منتجتين للنفط في العالم، لكن معظم إنتاجهما يستهلك محليّاً. لذلك فإن القسم الأكبر من النفط المتدفق إلى الأسواق العالمية يأتي في منطقة الشرق الأوسط حيث ساهمت بحوالي ٦٠% من تجارة النفط الدولية لسنة ١٩٧٤، تليها منطقة الكاريبي التي بلغت حصتها في نفس السنة حوالي ١٠%، ومن بعدها ليبيا والجزائر في شمال إفريقيا.[2]

وبما أننا بصدد دراسة النفط والتجارة الدولية، يمكننا القول حسب الدراسات التي فاضت بها المكتبة العالمية في هذا الموضوع، إن الأقطار العربية والإسلامية في طليعة البلدان المصدرة للنفط في العالم. والسبب يعود ليس إلى كمية إنتاجها الكبير واحتياطيها الضخم فحسب، بل كذلك إلى ما تتيحه من حركة تجارية بين المنتجين والمستهلكين. والجدير بالذكر أن الجزء الأوفر من إنتاج هذه المادة موجه للتصدير ولا يستهلك منه محلياً إلا القليل بالمقارنة مع الدول المصنعة التي تستهلك معظم إنتاجها من النفط وتستحق نفط الآخرين بدون انقطاع.

فحسب المعطيات التي أدلى بها الدكتور برجاس يقول إنه في سنة ١٩٨٤، بلغت الصادرات العربية من النفط حوالي ٧٠% من مجمل إنتاجها النفطي في ذلك العام[3]. وقد كانت هذه النسبة تتجاوز ٨٠% في عهد السبعينات. أما بالنسبة لمجموع صادرات العالم من النفط الخام، فقد تراوحت حصة النفط العربي خلال النصف الأول من عقد الثمانينات ما بين ٦٠% إلى ٦٣% كما يبينه برجاس في الجدول التالي حسب معطيات التقرير السنوي للأوابك:

---

1 - د. مانع سعيد العتيبة: " البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة ". دار القبس، الكويت،١٩٧٧، ص ٦٢٨.

2 - المرجع نفسه، ص ٦٣٤.

3 - راجع " التقرير الإحصائي السنوي الحادي عشر ١٩٨٤ "، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت ١٩٨٦، ص ٢٥.

جدول رقم (١٤)

صادرات النفط الخام في الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC)

١٩٨٠ - ٢٠٠٥ مليون برميل

الصادرات	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠١	٢٠٠٥
إجمالي صادرات الأوابك	٦٥٤٠	٥٢٢١	٣٥٩٦	٢٩٦٠	٢٧٧٥	٢٨٣٠	٣١٤١	٣٤٢٩	٣٥٨٠
إجمالي صادرات العالم	١٠٩٢٣	٩٣٦٠	٨١٥٨	٧٦٣٦	٧٧٦١	٨٢٠٢	٧٠١٠	٧٠٠٦	٧٢٣٦
حصة الأوابك من العالم	%٥٩,٩	%٥٥,٨	%٤٤,١	%٣٨,٨	%٣٥,٨	%٣٤,٥	٤٤,٨	٥٣,٤٤	%٣٢,٢

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول[1]

وفي ما يلي :

حجم تصدير النفط للدول العربية الأعضاء في منظمة أوابك من سنة ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦.

1 - التقرير السنوي للأوابك حتى سنة ١٩٨٤. وتم تحديثه إلى سنة ٢٠٠٥ من طرف الباحث.

جدول رقم (١٥) صادرات الدول العربية من النفط الخام

Exports of Crude Oil from Arab Countries

ألف برميل يومياً - Thousand b / d

	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	❖٢٠٠٥	❖٢٠٠٦
الإمارات	١٧٨٧	١٦١٤	٢٠٤٨	٢١٧٢	٢١٩٥	٢٤٢٠
البحرين	٢	٠,٧	٠,٥	١,٦	١٨,٨	غ م
الجزائر	٤٤٢	٥٦٦	٧٤١	٨٩٣	٩٧٠	٩٤٧
السعودية	٦٠٣٦	٥٢٨٥	٦٥٢٣	٦٨١٣	٧٢٠٩	٧٠٢٩
سورية	٣٤٦	٣٧٨	٣١٧	٢٢٨	٢٩٩	٢٢٩
العراق	١٧٧٦	١٤٩٥	٣٨٩	١٤٥٠	١٤٧٢	١٤٦٨
قطر	٦٠٦	٥٦٨	٥٤١	٥٤٣	٦٧٧	٦٢٠
الكويت	١٢١٤	١١٣٨	١٢٤٣	١٤١٥	١٦٥١	١٧٢٣
ليبيا	٩٨٨	٩٨٤	١١٢٧	١٢٨٥	١٣٠٦	١٤٢٦
مصر	٨٨	٩٣	٥٦	٥٧	٥٧	٥٧
مجموع الأوابك	١٣٢٨٤	١٢١٢٢	١٢٩٨٦	١٤٨٥٨	١٥٨٥٥	١٥٩١٩
عمان	٩١٧	٨٨٩	٨٠٨	٧٦٥	٧٧٢	٧٧٢
اليمن	٣٣٥	٣١٠	٢٩٦	٣٦١	٢٤٨	غ م
الدول العربية الأخرى	١٢٥٢	١٢١٥	١١٠٤	١١٢٦	١٠٢٠	٧٧٢
إجمالي الدول العربية	١٤٥٣٦	١٣٣٣٧	١٤٠٩٠	١٥٩٨٤	١٦٨٧٥	١٦٦٩١

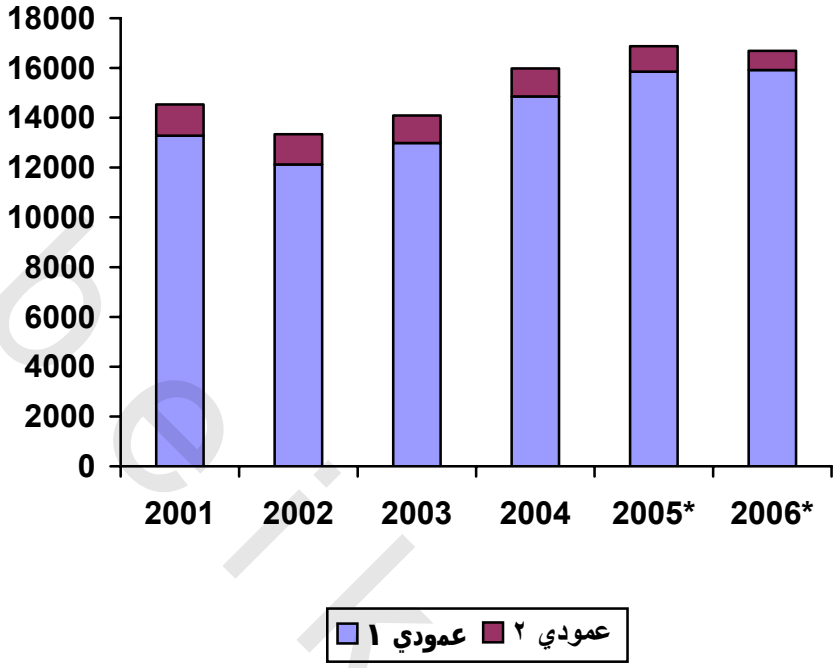

المصدر: OAPEC Annuel Statistical Report (2007)

تدل هذه الإحصائيات في النصف الثاني من عقد الثمانينات على أن حصة المنظمة العربية " أوابك " تراوحت من حركة تجارة النفط العالمية ما بين ٥٦ و٥٣% نالت منها هذه الأقطار النصيب الأكبر حيث تجاوز الخمسين بالمائة وهو رقم مهم للغاية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الصادرات العربية كانت معظمها من النفط الخام، على عكس صادرات خليج المكسيك والبحر الكاريبي أو الدول الأخرى المنتجة والمصدرة، مما يجعل النفط العربي أرخص ثمنا بالنسبة للدول الصناعية الكبرى وبالأخص أوروبا الغربية واليابان[1].

بالطبع، ليس بوسعنا هنا أن نتطرق إلى كل المعاملات التجارية في مجال النفط في العالم وندلي بكل الإحصائيات في تصدير النفط والتجارة الدولية. ولكن ارتأينا أن نحصر دراستنا على تجارة النفط في منطقة الشرق الأوسط بصفته يمثل ٧٠% من الصادرات النفطية.

1 - التقرير الإحصائي السنوي للأوابك، الكويت ١٩٨٦.

في هذا الإطار، تشير بعض المصالح الحديثة المتعلقة بالمنظمة العربية المصدرة للنفط (OAPEC)[1] أن جملة الصادرات للنفط الخاصة بالدول الأعضاء سجلت ما قدره ٣٩٣,٣ مليار دولار لسنة ٢٠٠٦. وقد صرح الأمين العام للمنظمة العربية أن البلدان العربية الأعضاء سجلت رقماً قياسياً لمداخيلها من جراء صادراتها النفطية للسنة الثالثة على التوالي، بزيادة قدرها ٧٦,٧ مليار دولار مقارنة بسنة ٢٠٠٥، أي بنسبة ٢٤,٢%. وكان ذلك بفضل الزيادة في أسعار النفط التي شهدتها السنة ذاتها، بينما شهدت صادرات النفط انخفاضاً بسيطاً يقارب ٥٠ ألف برميل يومياً، وكان مجمل الصادرات ٢١,٣٦ مليون برميل في ذات السنة مقارنة بـ : ٢١,٤١ مليون برميل في السنة التي سبقتها، أي بانخفاض بنسبة ٠,٢%.[2]

وقد صرحت وكالة الأنباء الكويتية نقلاً عن مقر المنظمة (في الكويت) أن جل الأعضاء اعترفوا بارتفاع في المداخيل المالية رغم انخفاض طفيف للصادرات[3]. كما أضافت أن هذه الأرقام تبقى منخفضة نوعاً ما بنسبة ١٧,٦% إذا قارناها بالرقم القياسي الذي شهدته المنظمة لقيمة صادراتها بالأسعار الحقيقية لسنة ١٩٨٠ لما وصلت آنذاك إلى ٣٩٩ مليار دولار.

وكانت قيمة الدخل الخاص للصادرات النفطية بالمملكة العربية السعودية في سنة ٢٠٠٦ وصلت على ١٨٢,٨ مليار دولار بالإمارات العربية المتحدة في سنة ٢٠٠٦ وصلت إلى ٥٢,٤ مليار، وسوريا ٢ مليار، والعراق ٣٢ مليار، وقطر ١٧,٨ مليار والكويت ٤٨,٩ مليار، وليبيا ٣٤,٩٧ مليار، والجزائر ٣٤,٧ وأخيراً مصر ١,٣ مليار دولار[4].

هذا الشكل يشير على مرتبة بعض الدول المصدّرة للنفط بالنسبة للسوق النفطية العالمية (نظراً لعدم توفير المعطيات، لم تظهر الأرقام المتعلقة بالعراق).

---

1 - تقرير المنظمة الصادر في الكويت بتاريخ ٢٦ / ٠٣ / ٢٠٠٧.

2 - حسب مجلة " Business Intelligene Middle East "، (١٢ / ٠٨ / ٢٠٠٥)، فإن صادرات دول OAPEC سوف ترتفع من ٣٢،٢% في سنة ٢٠٠٥ إلى حوالي ٣٨% وحتى ٤٠% بمطلع سنة ٢٠١٠.

3 - يذكر أن سوريا ومصر لم تعرفا من جهتهما أي تخفيض في الصادرات.

4 - هذه المعلومات تم ترجمتها من طرف الباحث من اللغة الإنجليزية: OAPEC Monthly Bulletin (2008) و Oil & GAS Journal وكذا من تقارير المجلات الخاصة لبعض هذه الدول (٢٠٠٧).

وفيما يلي، بعض المعطيات للإنتاج اليومي العالمي للنفط تظهر في الشكل الموالي للدول المنتجة الرئيسية مع النسبة المائية لكل بلد، سنة ٢٠٠٥.

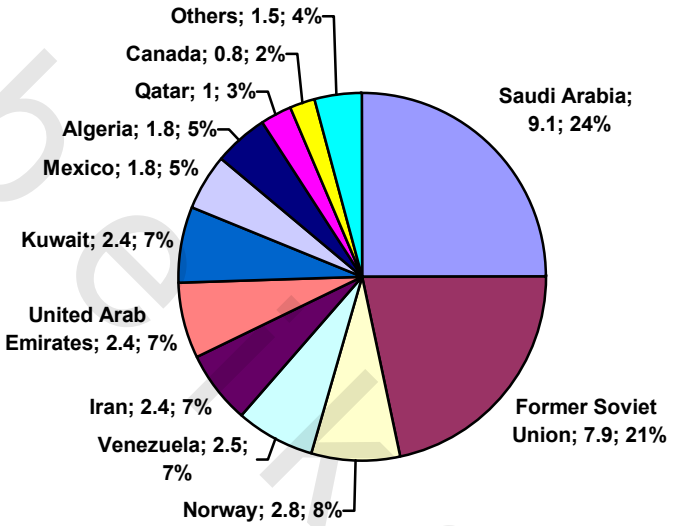

يبقى إذن السؤال المطروح: أين يُصَدّر هذا النفط ؟ أو بالأحرى ما هي البلدان التي تعتمد على الاستيراد بشكل أساسي على النفط العربي ؟

للإجابة عن هذا السؤال، يحق بنا القول حسب مجلة " عالم المال والنفط "، أنّ الدول الأوروبية الغربية هي أهم سوق للنفط العربي بصورة عامة نظراً لقربها من البلدان العربية المنتجة والمصدرة للنفط، يليها بلدان الشرق الأقصى، واليابان التي تعتمد بقسط كبير من مستوراتها النفطية على منطقة الخليج (الإمارات، السعودية، العراق، الكويت، وقطر).

ففي عام ١٩٩٣، بلغ مجموع المستوردات اليابانية من النفط الخام حوالي ٤,٤ مليون برميل يومياً كانت حصة الإمارات منها (١,١٧٩ مليون ب/ ي)، والسعودية (٩٨١ ألف ب/ ي)، والكويت (٢٥٨ ألف ب/ ي). أما السوق الثالثة للنفط العربي فهي بلدان أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية. وتعتمد الولايات المتحدة الأمريكية بشكل

أساسي على النفط العربي لسد عجزها النفطي الذي يبلغ حوالي ٣٠% من استهلاكها، ويشهد اليوم تراجع الصادرات الروسية من النفط لهذه المنطقة رغم انفتاح سوق أوروبا الشرقية[1].

إن أهمية الموقع الجغرافي للنفط العربي تعني من الناحية الاقتصاديةسهولة نقل النفط وقلة تكاليفه. كما تعني من الوجهة الاستراتيجية أن منطقة الشرق الأوسط وقبلها المنطقة العربية، هي بمثابة خزان احتياطي هائل للنفط يمكن الاعتماد عليه سواء في حالة الهجوم على أواسط آسيا (نقطة الضعف الحقيقية في روسيا السوفياتية) أو في حالة الدفاع والهجوم في آن واحد بالنسبة لأوروبا الغربية أو المحيط الأطلسي، وكذا الاستفادة منه للدفاع عن أواسط إفريقيا الغنية بالمعادن المختلفة، لا سيما اليورانيوم المرتبط بالصناعة النووية[2].

هناك خصائص أخرى تتميز بها آبار النفط العربية بما لها من قيمة استراتيجية كونها توجد في مناطق صحراوية لا تبعد كثيراً عن البحار حيث يمكن استغلالها بسهولة، وكذلك البعض منها توجد في المياه الإقليمية، حيث تعتبر سلعة تجارية صالحة للنقل البحري دون مواجهة أي صعوبة أو عقبة.

وحسب الدكتور حامد ربيع، يمكننا تلخيص الأهمية الاستراتيجية والتجارية للنفط العربي كما يلي:

١ ـ المخاطر التي قد تتعرض لها الآبار النفطية العربية في حالة نزاع مسلح محدودة من الممكن إصلاحها وإعادة تشغيلها بسرعة وسهولة. (مثل الحرائق التي تعرضت لها الآبار الكويتية أثناء حرب الخليج الثانية).

٢ ـ هذه الآبار بحكم موقعها تستطيع أن تزود مختلف دول العالم بسرعة وبتكاليف أقل من غيرها.

٣ ـ بفضل احتياطياتها الضخمة، يمكنها أن تمد العالم بالنفط في حال توقف مفاجئ للمصادر الأخرى في العالم.

---

1 - مجلة " عالم المال والنفط "، نفس المرجع.

2 - د. حامد عبد الله ربيع: " البترول العربي واستراتيجيته، تحرير الأرض المحتلة ". دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧١، ص ٥٣.

٤ ـ كذلك، من جهة أخرى، يمكن أن يتم الدفاع عن هذه الآبار الإستراتيجية بكل سهولة[1].

هذه الخصائص الاستراتيجية التي ينفرد بها النفط العربي هي التي تفسر مدى اهتمام دول العالم بتلك المنطقة وبالأخص الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر هذه المنطقة منطقة حيوية أساسية واستراتيجية لاقتصادها وصناعتها المتطورة وخصوصاً أمنها القومي.

وقد ترجمت هذه الأهمية الدولية للمنطقة الشرق ـ أوسطية في تنافس الشركات الأجنبية ومن خلالها دولها الاستعمارية في بداية الأمر على سلب النصيب الأكبر من هذه الثروة الحيوية والهيمنة على مصادرها قبل أن تحط بكل ما لديها من قوة، الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتملي سياساتها الاقتصادية والاستراتيجية على المنطقة.

هذا ما يؤدي بنا إلى دراسة الأنماط المختلفة لاستغلال النفط والاستثمارات في البلدان المنتجة حسب القوانين الدولية والاتفاقات النفطية بين هاته الدول المنتجة وتلك الدول المستهلكة مع ذكر موازين القوى بين هذه الدول المنتجة وشركات النفط الأجنبية. هذا ما سنراه في المطلب الأول الخاص بهذا المجال.

المطلب الأول: القوانين الدولية والاتفاقيات النفطية

كنا قد تكلمنا عن تاريخ اكتشاف النفط ومن ثم عن بداية إنشاء شركات نفطية قابلة لصناعة هذه الطاقة واستغلالها في الولايات المتحدة الأمريكية أولاً. وخصوصاً في منطقة خليج المكسيك ثم في البلدان الأخرى كالمكسيك، وأمريكا الجنوبية، ومنطقة الخليج إلى غيرها من مناطق العالم حيث يتوفّر تدفق هذه الثروة الطاقوية. يجدر بنا الحديث الآن إلى ذكر كيفية التعامل مع مثل هذه الاتفاقيات النفطية.

بعد توقيع اتفاقية سان ريمو (San-Remo)، سعت الاحتكارات الأمريكية إلى مناطق النفط التي كان الإنجليز والألمان يتقاسمونها قبل الحرب العالمية الأولى وأصبح الإنجليز والفرنسيون يتقاسمونها في أعقاب هذه الحرب. وأعلنت الولايات المتحدة في

---

1 - المرجع السابق، ص ٥٦.

كتاب اللورد كيرزون وزير خارجية بريطانيا أنها لم توافق على الاحتلال البريطاني للعراق وغيره، إلاّ على أساس تمتع المصالح النفطية الأمريكية بمعاملة تقوم على تساوي الفرص مع سائر المصالح الأخرى. وأوضحت أنه يقع على الدولة المنتدبة أن تلتزم بمبدأ تكافؤ الفرص وبسياسة الباب المفتوح في الأقطار التي كانت واقعة تحت الانتداب، وعدم التمييز فيما بين الحلفاء فيما يتعلق بتوزيع موارد النفط، والتفريق ضد الشركات التي تتمتع بجنسيات أخرى[1].

وفي هذه الأثناء حصلت شركة النفط التركية سنة ١٩٢٥ على امتياز للتنقيب عن النفط وانتاجه في العراق، ينتهي سنة ٢٠٠٠. فما كان من الولايات المتحدة إلا أن كثفت جهودها الرامية إلى الانضمام إلى الكارتل النفطي. وقد تحقق لها ذلك في ٣١ يوليو ١٩٢٨ بإبرام اتفاق "أوستند" في بلجيكا، ومن بعد ذلك اتفاق " أكناكاري " في استكتلندا في ١٧ سبتمبر من نفس السنة، هذه الاتفاقيات عرفت باسم اتفاقيات الخط الأحمر التي لم يكشف عنها حتى سنة ١٩٥٢.

للعلم أن أطراف هذه الاتفاقيات هي الشركات الثلاث الكبرى وقتئذ، وهي شركة ستاندر أويل أو ف نيوجرسي، وروايال دتش شل والشركة الأنجلو- إيرانية. وقد أقرت هذه الاتفاقيات فيما بعد من شركات النفط الأخرى[2].

وعلى إثرها تخلت الشركة الأنجلو - إيرانية التي كانت تملك ٥٠% من الحصص تقريباً عن نصف ما تملكه للفريق الأمريكي، وهكذا أصبحت أسهم شركة النفط التركية موزعة كما يلي: ٢٣,٧٥% لشركة البترول الأنجلو - إيرانية التي تحول اسمها عقب تأميم البترول الإيراني سنة ١٩٥٢ إلى شركة البترول البريطانية المعروفة (B.P)، ومثلها من الحصة لشركة Shell الهولندية الملكية. والحصة الثالثة (٢٣,٧٥%) مجزأة كالتالي: ١١,٨٧٥% لشركة ستاندرد أويل أوف نيوجرسي التي تحول اسمها إلى" أسو" (Esso) أولاً ثم إلى " أكسون" (Exxon) فيما بعد، ونفس الحصة لشركة سوكوني

---

1 . د. محمد يوسف علوان: " النظام القانوني لاستغلال النفط في الأقطار العربية، ط ١. الكويت ١٩٨٢، ص ٤١.

2 - لمزيد من التفاصيل: انظر" أنتوني سامبسون: " الشقيقات السبع "، المرجع السابق، ص ١٠٤.

موبل أويل (Socony Mobil Oil)، و٢٣,٧٥% للشركة الفرنسية للبترول (CFP)، وأخيراً ما تبقى من الحصص، أي ٥% لغولبكيان[1].

والثمن الذي كان على المجموعة الأمريكية أن تدفعه مقابل هذه الحصة في المنطقة، هو قبولها بعدم البحث عن امتيازات مستقبلية منفصلة في المنطقة وبصورة عامة في المناطق الآسيوية للإمبراطورية العثمانية سابقاً باستثناء الكويت ومنطقة خانقين في العراق. وقد وضع هذا النص في اتفاقية " الخط الأحمر " (red line) ليحمي المصالح البريطانية ضد احتمال توسع ما من قبل مصالح أمريكية ديناميكية[2].

والتزمت الشركات بعدم التدخل في إنتاج واستغلال النفط في حدود الخط الأحمر إلا مع بقية الشركاء أو بعد الحصول على الأقل على موافقتهم، وقد عرف هذا الاتفاق لهذا السبب باسم اتفاق " الأوضاع السارية " (As is principle) . كما أن هذا الاتفاق كان ينص كذلك على أن المنافسة بين الشركات لا تكون سوى في ميداني النقل والتصفية. أما ما عدا ذلك (أي في ميدان الإنتاج والأسعار) فاتفاق دون منافسة. وقد أبرمت بعد هذه الاتفاقية ثلاث اتفاقيات مكملة في السنوات ١٩٣٠، ١٩٣٢ و١٩٣٤، وانضم إلى الشركات الثلاث الأولى في الاتفاقين الأخيرين الشركات الأخرى (Gulf Texaco, Socony-Facom). ولم يوقع أي اتفاق بين الشركات بعد ذلك. ولكن يمكن القول إن روح الاتفاقيات السابقة ظلت تحكم صناعة واستغلال النفط حتى وقت قريب منا اليوم. بحيث ظلت الشركات النفطية الكبرى تعمل بشكل منشق وكامل على عدم دخول منافسين جدد في هذه الصناعة[3].

باختصار، كانت الاتفاقيات تبرم من قبل الشركات وكأنها هي التي كانت تصنع السياسة الداخلية والخارجية في المناطق التي وجد فيها النفط وكأنها كعكة

---

1 - رجل أعمال بريطاني من أصل أرميني، ولد في أسطنبول سنة ١٨٧٩ وتوفي في لشبونة سنة ١٩٥٥، وقد ساهم كثيراً في استغلال نفط شمال العراق.

2 - جورج لونزوسكي: " البترول والدولة في الشرق الأوسط "، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، بدون تاريخ، ص ١٣٣.

3 - انظر: لبيب شقير " التنظيم الاحتكاري للسوق العالمية للبترول، القاهرة، ١٩٦١.

توزع بين الأطراف المتنازعة، ذلك ما سماه الدكتور حافظ برجاس " بالمطامع الدولية في النفط العربي خلال فترة ما بين الحربين العالميتين "، وحتى فيما بعد حيث كان هناك:

١ ـ صراع بريطاني ـ فرنسي مع اتفاقيات التسوية على منطقة الموصل العراقية والتي كان اتفاق " سايكس ـ بيكو " قد وضعها تحت الوصاية الفرنسية، وكان الإنجليز يصرون على تعديل ذلك الاتفاق بدافع السيطرة على هذه المنطقة التي تزخر بثروة نفطية هائلة[1].

٢ ـ صراع أمريكي ـ بريطاني على نفط فلسطين والعراق، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تراقب عن كثب ما كان يجري بين حلفائها (فرنسا وبريطانيا خاصة) من صراع سياسي رائحته رائحة النفط المتدفق في منطقة الشرق الأوسط بعد انهزام الألمان والأتراك وتقاسم كعكتهما. وما كاد الإنجليز والفرنسيون يوقعان على اتفاق San-Remo في أفريل ١٩٢٠، حتى واجه معارضة شديدة من قبل الولايات المتحدة التي اعتبرته محاولة بريطانية – فرنسية للسيطرة على الثروة النفطية الموجودة في أراضي الدولة العثمانية المهزومة، كما رأت فيه تنكراً لحقوق الأمريكيين الذين قدموا للحلفاء الدعم اللازم والمساندة إبان الحرب، إذ أنه يجب الاستفادة من المغانم[2].

المطلب الثاني: مفهوم الامتياز

كان أسلوب الامتياز الوسيلة القانونية التقليدية المستخدمة حتى عهد قريب في مجال التنقيب وإنتاج النفط، ويمكن تعريفه بشكل عام بأنه عقد يبرم بين الدولة المنتجة للنفط وشركة نفط أجنبية، تعطي بموجبه هذه الأخيرة حق استثمار النفط لحسابها الخاص، مع حق التملك للنفط الذي تكتشفه، مقابل بعض الأموال التي يجب عليها دفعها للدولة.

---

1 - انظر إلى اتفاق (Berangert–Long) ١٩١٩ ثم إلى اتفاق (San-Remo) ١٩٢٠.

2 . لمزيد من التفصيل، راجع، كتاب توفيق الشيخ: " البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية "، دار الصفا للنشر والتوزيع، لندن، ١٩٨٨، ص ٣٦ – ٤٤

واتفاقيات الامتياز، كأي عقد بين طرفين، تنظم العلاقة بين الدولة المنتجة وشركة النفط الأجنبية وتحدد حقوق وواجبات كل منهما. على أن دراسة بنود الامتيازات، وخاصة تلك التي منحت قبل الحرب العالمية الثانية، تبين أنها كانت إجمالاً تتضمن نفس الشروط المجحفة[1].

ومن أهم وأقدم ما أنجز من الامتيازات، ذلك الذي منحه ناصر الدين شاه سنة ١٨٧٢ للبارون البريطاني دي روتير لمدة سبعين سنة. وبموجبه، فوض دي روتير بإنشاء سكة حديدية تربط ما بين بحر قزوين والخليج العربي، وكل خط فرعي يراه صاحب الامتياز ضرورياً. كما سمح له باحتكار طرق المواصلات في جميع البلاد مجاناً. كما أُعطى له الحق المطلق في استثمار جميع الغابات، واستخراج الفحم والحديد، والأحجار الكريمة، واستغلال مصادر المياه من سدود، وآبار، وخزانات في إيران، ويعني ذلك وضع ثروة البلاد كلها في يد رجل واحد يستثمر ثرواتها بموجب الامتياز[2].

والجدير بالذكر أن من أهم الامتيازات النفطية، والأولى التي يتردد ذكرها في العديد من المصادر، الامتياز الذي منحه إيران لدارسي (DARSY) سنة ١٩٠١، والذي حلّت محله شركة البترول الأنجلو- فارسية التي أصبح اسمها سنة ١٩٣٢ شركة البترول الأنجلو- إيرانية (AIOC). وفي العالم العربي، نجد قبل الحرب العالمية الثانية امتياز شركة نفط العراق سنة ١٩٢٥، وامتياز أرامكو (Aramco) في السعودية سنة ١٩٣٣ ،وامتياز شركة نفط الكويت سنة ١٩٣٤، وامتياز بابكو في البحرين سنة ١٩٣٥، وامتياز شركة نفط قطر سنة ١٩٣٥، وامتياز شركة تنموية نفط عمان سنة ١٩٣٧، وامتياز شركة نفط أبو ظبي سنة ١٩٣٩.

مع العلم أن معظم هذه الامتيازات انتهت حالياً. وكوننا بصدد دراستها فإنّه أمر يجب المرور به بدون الاستغناء عنه لما له من إعطاء بعض التوضيحات لاستيعاب الوضع القانوني لاستغلال النفط وإعطاء رؤية، ولو وجيزة، عن مدى كيفية التعامل في مجال العلاقات الاقتصاديةبين الدول النامية والدول العظمى آنذاك.

---

1 - د. محمد يوسف علوان. المصدر السابق، ص ٣٤.

2 - لمزيد من التفاصيل: انظر: جورج لونزوسكي، المرجع السابق، ص١٣٣.

" ولكن رياح التغيير بدأت تهب بعد الحرب العالمية الثانية، يقول هانري كتان (Henri Cattan)[1]. الذي يضيف: " ويعزي ذلك إلى عوامل متصلة بصناعة النفط مثل التقدم الذي شهدته تكنولوجيا النفط عن اكتشاف احتياطيات كبيرة في الشرق الأوسط، وزيادة الطلب على النفط من جراء زيادة استهلاكه، واعتماد أوروبا الغربية في سد حاجاتها منه على منطقة الشرق الأوسط وأخيراً زيادة عدد شركات النفط ".

وتشير مصادر أخرى على أن التعديلات التي طرأت على صناعة النفط والتي جاءت لصالح الدول المنتجة تُعزى إلى عوامل أخرى أهمها تنامي الوعي القومي وانهيار السيطرة الاستعمارية عن عدة أجزاء من الوطن العربي، مما قوى روح هذه الشعوب لإعادة البناء والتشييد والتحصيل تدريجياً على التكنولوجيا حيث أصبحت على دراية أكبر لتسيير أمورها، لا سيما في القضايا المتعلقة بالنفط.

وتقول بعض التقارير[2] إن عقود الامتياز هذه لم تكن معروفة من الغالبية العظمى من أفراد الشعوب بسبب " بقائها سرية لمدة طويلة من الزمن ".

ويعتبر عام ١٩٥٠ بمثابة نقطة تحول هامة في امتيازات النفط حيث شهدت صناعة النفط لأول مرة تطبيق مبدأ اقتسام الأرباح، بعدما كانت بعض الدول مثل السعودية والكويت في سنتي ١٩٤٨ و١٩٤٩ قد فرضت شروطاً أفضل، لاسيما من الناحية المالية، ولكن الدول المنتجة لم تقنع بذلك، الأمر الذي كان سبباً في تحويلات جذرية في اتفاقيات الامتياز.

وهكذا، كانت العلاقات النفطية بين الشركات النفطية العظمى والدول المنتجة في بدايتها، بحيث كان النظام يسود في ظل الاستعمار القديم، فقد منحت عقود الامتيازات النفطية الأولى في وقت كان الاستعمار في أوجه. ولا عجب إذن أن تمنح هذه الامتيازات إلى المصالح النفطية البريطانية والفرنسية أولاً، ثم الأمريكية بعد ذلك، فقد

---

1 - **Henri Cattan : « the evolution of the concession in the Middle East and North Africa, Ocean Publications, Inc. Dobbs Ferry, New-York, 1967, p 5.**

2 - انظر: لمزيد من التفاصيل: **B.O.L.C.C (Middle East), supplément 71.**

كان النفط العامل الأساسي في تركيز الاستعمار البريطاني في العراق مثلاً، وأصبح بعد ذلك السبب الرئيسي لاجتذاب " الاستعمار الأمريكي الجديد في الشرق الأوسط[1].

وكان كل عقد امتياز ينفرد بذاتيته الخاصة التي تميزه عن سواه، يجمعها ميزة خاصة رئيسية، وهي احتكار الشركات النفطية لمجمل مراحل العمليات المتعلقة بالنفط وطول مدة الامتياز واتساع رقعته. وليس بودنا في هذا البحث التعمق فيما يخص التفاصيل المتعلقة بالبنود المتصلة بالقوانين المطبقة آنذاك أو تسوية المنازعات الناجمة عنها، ولكن دراستنا منحصرة خصيصاً على الخصائص العامة، لاسيما الجانب التاريخي منها قصد إظهار سيطرة الشركات النفطية الكبرى واحتكارها على المناطق النفطية أينما وجدت، باستعمالها جميع الأساليب لذلك[2].

وبهذا الصدد، نشير فيما يلي إلى أسلوب آخر لوسيلة قانونية استخدمت في مجال صناعة النفط من قبل هذه ا لشركات العظمى وهي المشاركة.

المطلب الثالث: المشاركة ومفهومها الشرعي

كنا قد رأينا في المطلب الذي سبق مفهوم الامتياز، ولكن لم نؤكد شيئاً مهماً للغاية: وهو أن الدول التي كان يوجد فيها النفط، كانت في الواقع بمفهومها التام ليست دولاً منتجة ولا مصدرة طوال عهد الامتياز، بل دولاً تحتفظ أراضيها بالثروات الطاقوية التي كانت تشكل المصدر الوحيد للدخل بالعملة الأجنبية.

فقد كانت الشركات النفطية في هذه الحالة هي صاحبة القرار في التصرف بهذه الثروة حيث كانت تقوم بعمليات التنقيب، والإنتاج، والتكرير، والتسويق، مع اختيار المشترين في أسواق الاستهلاك.

إن نظام الامتياز كما ذكرنا قد انتهى بعد الخمسينات من الناحية القانونية الرسمية في الدول المعنية. فقد ألغت إندونيسيا بموجب القانون الإندونيسي رقم ٤٤ لسنة

---

1 - لمزيد من التفاصيل انظر جورج لونزوسكي، المرجع السابق، ص ٢٤١.

2 - لمزيد من المعلومات والتفاصيل في الموضوع نفسه، انظر: د. محمد يوسف علوان: " النظام القانوني لاستغلال النفط "، المرجع السابق، ص ٣١ – ٧٩.

١٩٦٠ اتفاقيات الامتياز القائمة واستبدلت بها نظام تقاسم الإنتاج أو عقود الخدمة التي عمل بها دون سواها بعد ذلك[١].

وفي سوريا، نجد أنه بموجب المادة الأولى من المرسوم التشريعي رقم ١٣٣ الذي صدر بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٩٦٤، فإنه يمنع اعتباراً من نفاذ هذا المرسوم التشريعي، إعطاء أي امتياز لاستثمار الثروة المعدنية والبترولية في أراضي الجمهورية العربية السورية لأي شخص طبيعي أو اعتباري "[٢].

وكذلك، فإن الدستور الإيراني ينص هو الآخر على " منع الأجانب امتياز تأسيس الشركات والمؤسسات في الشؤون التجارية والصناعية والزراعية والمعادن والخدمات ". كما هو الشأن كذلك في بلدان مثل الجزائر، ليبيا، والعراق حيث حلت شركات وطنية محل الشركات الكبرى صاحبة الامتياز[٣]. ولكن هل معنى ذلك أن دور شركات النفط الأجنبية قد انتهى كلياً في الدول المصدرة للنفط ؟ يتساءل محمد يوسف علوان ليجيب في هذا المجال: " مما لاشك فيه أن الاستغلال المباشر من قبل الدولة للصناعة النفطية وقيامها بدور المنفذ للعمليات هو الحل الأمثل الذي تسعى إليه هذه الدول في نهاية الأمر. ولكن هذا الحل ليس ممكناً بالنسبة لجميع الدول، ولذا ليس أمامها سوى الاستمرار في التعاون مع الشركات الأجنبية والدخول معها في علاقات تعاقدية جديدة ومختلفة في جوهرها عن اتفاقيات الامتياز "[٤]. وقد أخذت هذه العلاقات الجديدة شكلين رئيسيين هما المشاركة، والمقاولة أو الخدمة. بل ذهبت بعض الدول إلى أبعد من ذلك بلجوئها إلى التأميم الذي خصصنا له جزءاً مهمّاً في الفصل السادس.

على أن ذلك لا يعني بحال من الأحوال أن الدول التي انتهجت هذا الأسلوب الأخير قد استغنت نهائياً عن شركات النفط الأجنبية، إذ أنها يمكن أن تلجأ كغيرها إلى

---

1 ـ حسن زكريا: " السيادة ومشاركة الدولة وضرورة إعادة النظر في نظام الامتيازات " في قانون البترول وسيادة البلدان المنتجة على ثرواتها الطبيعية، نصوص التقارير والدراسات المقدمة إلى الملتقى الأول الذي عقد بالجزائر في ٢٠ أكتوبر ١٩٧١، مطابع منيت برس. بيروت ١٩٧٢، ص ٢٣.

2 - انظر: الجريدة الرسمية السورية، عدد ٥٩ بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٦٤.

3 - انظر: د. محمد يوسف علوان، المرجع السابق، ص ٨٥.

4 - المرجع السابق، ص ٨٥.

الاستعانة بخدمات هذه الشركات والدخول معها في مفاوضات قصد الحصول على اتفاقيات مشاركة أو عقود مقاولة.

أصبحت المشاركة منذ أواخر الخمسينات عبارة عن ظاهرة منتظمة في الغالبية العظمى من الاتفاقيات النفطية المبرمة بين الدول المصدرة وشركات النفط الأجنبية، وبشكل خاص تلك المعروفة منها باسم " القادمين الجدد " New Comers أو المستقلين "Independents ".

ولم تكتف الدول النامية بتضمين عقودها مع هذه الشركات نصوصاً تتعلق بمشاركة الدولة في رأس المال أو الاستثمار أو كليهما، بل إن هذه الشركات أصبحت إلزامية بموجب الدستور أو القانون في بعض الدول.[1]

١ ـ فيما يخص إيران مثلاً، تجدر الإشارة إلى أن قانون البترول الإيراني لسنة ١٩٥٧ الذي ينص في مادته السادسة على وجوب تملك شركة النفط الوطنية الإيرانية لـ ٣٠% على الأقل من رأسمال المشروع الذي يقوم باستغلال النفط.

٢ ـ وفيما يخص العراق، ينص القانون رقم ٩٧ الصادر في سنة ١٩٦٧ على " الحقوق الحصرية في استثمار النفط والمواد الهيدروكربونية في جميع الأراضي العراقية، بما في ذلك المياه الإقليمية والجرف القاري ". ويفهم من خلال ذلك الاستثمار المباشر للشركة الوطنية الإيرانية أو عن طريق الاشتراك مع الغير، إذا كان ذلك أفضل لتحقيق أغراضها ومصالح البلاد، بينما منع عليها منعاً باتاً أن يستثمر النفط في المناطق المخصصة لها كافة بطريق الامتياز أو ما في حكمه[2].

٣ ـ وفي ليبيا، أجاز القانون الصادر سنة ١٩٦٨ للشركة الوطنية الليبية استغلال المناطق المخصصة لها سواء لحسابها أو بالمشاركة مع الغير.

---

1 - المرجع السابق، ص ٩٨

2 ـ انظر في هذا الموضوع: عبد الرحمن منيف: مبدأ المشاركة وتأميم البترول العربي "، دار العودة. بيروت ١٩٧٣، وانظر كذلك:

Wolfdang G. Friedman and George Kalmanoff. " Joint International Businesss Ventures, New-York, 1961, James W. C. Tomlinoon"the Joint Venture process in International Business, Cambridge, mass, the M.I.T. Press, 1970.

٤ ـ وفي فنزويلا، تنص المادة الخامسة من قانون التأميم الذي صدر في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٧٥ على إمكانية إبرام اتفاقيات مشاركة مع الغير.

٥ ـ وكانت مصر أول دولة تلجأ إلى أسلوب المشروع المشترك لاستغلال النفط في الشرق الأوسط، وذلك حين أبرم عقد مشروع مشترك بين شركة البترول المصرية الدولية (IEOC) التي تمتلك شركة ENI الإيطالية معظم أسهمها من جهة، وشركتين مصريتين هما: الجمعية التعاونية المصرية للبترول ECPS، والهيئة العامة للبترول GPA من جهة أخرى، وذلك في سنة ١٩٥٧. وأطلق على هذا المشروع اسم الشركة المصرية الشرقية للبترول C.O.P.E، وعهد إليه باستغلال حقول البلاعيم في شبه جزيرة سيناء، وأبرمت مصر بعد ذلك عدة اتفاقيات مشاركة مع شركات أجنبية في العامين ١٩٦٣ و١٩٦٤.[1]

٦ ـ اتفاقية السعودية ـ أكسيراب سنة ١٩٦٥ حيث أبرمت السعودية أول اتفاقية على أساس المشاركة مع شركة أكسيراب الفرنسية. وتغطي ثلاث مناطق على ساحل البحر الأحمر، وتقضي الاتفاقية بأنه عند اكتشاف النفط بكميات تجارية، تؤسس شركة مختلطة بين المؤسسة العامة للبترول والمعادن "بترومين" و " أكسيراب" الفرنسية، مع أن المادة التاسعة تنص على أن للحكومة حق المشاركة بنسبة ٤٠% من أسهم الشركة.

٧ - واتفاقية الكويت مع شركة البترول الوطنية الكويتية و" هيسبانويل " " Hispanoil " سنة ١٩٦٨ التي كان بموجبه تأسيس شركتين: شركة تشغيل باسم شركة البترول الكويتية الإسبانية (ش. م. ك) وتساهم الشركة الوطنية الكويتية بنسبة ٥١% والشركة الإسبانية بنسبة ٤٩% من رأس مال الشركة المحدثة. مع العلم أن الحكومة الكويتية كانت تساهم بنسبة ٦٠% من رأس مال شركة البترول الوطنية الكويتية، وكان القطاع الخاص يساهم بنسبة ٤٠% الأخرى، بمعنى أن هذه المشاركة جمعت أطرافاً ثلاثة: " هيسبانيول " (٤٩%) والحكومة الكويتية (٦٠%) من ٥١% أي

---

1 . انظر حسن عطية: " سيادة الدولة النامية على موارد الأرض الطبيعية، دراسة في القانون الدولي، القاهرة ١٩٧٨، ص ٤٩٧.

٣٠,٦% من الامتياز، وأخيراً القطاع الخاص الكويتي الذي له كما قلنا آنفاً: ٤٠% من ٥١%، أي ٢٠,٤% من الامتياز.[1]

٨ ـ المشاريع المشتركة في الجزائر: أنشئ في الجزائر بموجب معاهدة بينها وبين فرنسا اتحاد تعاوني مشترك A.S.C.O.P في سنة ١٩٦٥ للبحث والاستغلال المشترك للنفط في البلاد. ويقضي الاتفاق بإنشاء الاتحاد نظم بين الشركة الوطنية سوناطراك عن الجانب الجزائري من جهة، والشركة الفرنسية للبترول (الجزائر) (Algerie-C.F.P)، وسوبيفال SOPEFAL عن الجانب الفرنسي من جهة أخرى. وقد وزعت أسهم المشروع المشترك بنسبة ٥٠% لسوناطراك و٣٣% لـ CFP و١٧% لـ SOPEFAL.

والواقع أن هذا الاتفاق لا يختلف كثيراً عن اتفاقيات المشاركة التي كانت معروفة في المنطقة في ذلك الوقت، غير أن الفرق الوحيد بينه وبين الاتفاقيات الأخرى هو أنه جاء في شكل معاهدة دولية بين دولتين، وكانت لها معناها السياسي والإعلامي كحدث هام جداً، كونها كانت تشمل مسائل أخرى غير النفط مثل مشاركة فرنسا في التنمية الصناعية للجزائر وتقديمها قروضاً لها مقابل ضمان استمرار الإمدادات النفطية الجزائرية[2].

وتجدر الإشارة في هذا النطاق إلى ما ورد في الأمر رقم ٢٢ – ٥٧١ بتاريخ أبريل ١٩٧١، الذي يتضمن تحديد الإطار الذي تمارس فيه الشركات الأجنبية نشاطها في ميدان البحث عن الوقود السائل واستغلاله إذ " أنه لا يمكن لأي شخص طبيعي أو معنوي أجنبي يرغب في ممارسة نشاطات في ميدان البحث عن الوقود السائل واستغلاله في الجزائر أن يمارس هذه النشاطات إلا بالاشتراك مع الشركة الوطنية سوناطراك ". ولا يمكن ممارسة هذه النشاطات إلا في القطع الأرضية التي تشملها سندات منجمية مخصصة للشركات الوطنية سوناطراك.

وأخيرا، يجدر التذكير في هذا الشأن بهذه الخلاصة: " إنه بدون تمكين الدولة المنتجة من اكتساب تكنولوجيا الصناعة النفطية، فإن اتفاقيات المشروعات المشتركة

---

1 - انظر: محمد يوسف علوان، المرجع السابق، ص ١٠٦.

2 - انظر:

Rapports pétroliers franco-algériens, mémoire dactylographié présenté à l'Institut des Hautes Etudes Internationales, UNIV. de Paris II, 1970, p 11 et 55.

لا تمثل سوى تقدم محدود بالقياس إلى الامتياز، ولا تعدو اتفاقيات المشاركة بالمناصفة أن تكون شكلاً حديثاً للامتياز، كما يذهب إليه البعض[1].

المطلب الرابع: إنشاء شركات النفط الوطنية

قبل أن نشرع في تفصيل هذا الموضوع الهام، ربما نتساءل: ما هو الهدف، أخيراً، لكل دولة منتجة للنفط؟ الهدف الرئيسي والأخير هو الاستغلال المباشر لهذه الثروة الغنية. وإذا كان هذا الهدف من الصعب تحقيقه لاعتبارات وأسباب مختلفة لبعض الدول، فإنه إذن يجدر بها المشاركة في الامتيازات النفطية القائمة فيها أو المشاركة بالمناصفة عوضاً من أن يترك المجال كاملاً تحت الإشراف التام لشركات النفط الأجنبية.

وكما أوردنا آنفاً، إن استغلال النفط قام أساساً على يد الشركات النفطية الخاصة التي تضخمت واتسعت في العالم بعدما أنشئت في الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر.

ومع اكتشاف النفط وتطور استغلاله وصناعته في الشرق الأوسط، فضلاً عن تزايد الطلب العالمي في مطلع القرن الماضي وبالتالي الرغبة الكبيرة للسيطرة عليه عبر نظام الامتياز، سارعت دول أوروبا الغربية المستهلكة لهذه الثروة الطاقوية الضرورية مثل بريطانيا[2] وفرنسا[3]، بالمساهمة في شركات النفط الخاصة الكائنة فيها أو إنشاء شركات مملوكة كلياً لها، وذلك بغية الخوض بدورها في ميدان استغلال النفط في الخليج الذي كان يقتصر على الشركات العظمى للكارتل النفطي.

---

1 - **D. N. Smith & L.T. Wells Jr. « Negotiating, Third World Memorial Agreements" , Cambridge, Mass, Balinger, 1975, p 37.**

2 - لمزيد من التفاصيل، راجع : المرجع السابق (ص ٢٨٩) وأيضا :

« les Sept Sœurs », op.cit. pp. 81 – 102. Anthony SAMPSON

أنشأت بريطانيا شركة " بريتش بتروليوم " (BP) سنة ١٩٠٩ .وتكاد هذه الشركة أن تكون الأداة الرسمية المسؤولة عن تطبيق السياسة البترولية للحكومة البريطانية في الشرق الأوسط.

3 - انظر نفس المرجع، ص ٢٣٥، وكذلك :

Pr. Chamseddinne Chitour, « Pétrole et Politique », Op.cit. p 192.

أنشأت فرنسا شركة البترول الفرنسية (CFP) سنة ١٩٢٣ لتتولى رعاية المصالح البترولية للحكومة الفرنسية. وكانت هذه الشركة تظهر في ما بعد كالشركة الثامنة بحجمها بعد تصنيف الشقيقات السبع.

ثم بعد ذلك، ونظراً لأسباب قد طرحناها في هذا الفصل تخص نظام الامتياز ونظام المشاركة وبغية استرجاع حقوقها كاملة أو شبه ذلك أو المشاركة في اتفاقيات مستقبلية، أنشأت البلدان النامية المنتجة للنفط شركاتها الوطنية نتيجة لتطبيق مبدأ التخلي، مع العلم أن بعض الدول الرائدة في هذا المجال مثل شركة PEMEX في المكسيك وشركة النفط الوطنية الإيرانية NIOC أقدمت على إنشاء هذه الشركات الوطنية عقب تأميم النفط واستغلاله لوحدها.

من المهم أن نذكر بعض الشركات الوطنية المشهورة والتي لعبت دوراً لا يستهان به في معركة استرجاع حقوق الملكية التي تعطيها كل الحرية في عمليات التنقيب والإنتاج والتكرير والتسويق وحتى التصدير، سواء أكان ذلك جزئياً أو كلياً. المهم أنها أُنشئت بموجب قانون خولها أن تتولى عمليات صناعة النفط بإدارتها وليس تحت إدارة وسيطرة الشركات الأجنبية[1].

كما أن هذه الشركات أخذت شكل المؤسسة العامة ذات الطابع الصناعي والاقتصادي والتجاري، وذلك تجنباً لشكل الدوائر الحكومية ذات الصبغة الإدارية، وتتوخى الدول المنتجة من وراء اختيار هذا الشكل القانوني إعطاء قدر من الاستقلالية عن طريق الاعتراف لها بالشخصية الاعتبارية المستقلة[2].

غير أن هذه المؤسسات لا يمكن أن تكون بمعزل عن الدولة وهي بالتالي لابد أن تخضع لرقابة السلطات الحكومية، وتختلف درجة هذه الرقابة على هذه الشركات من دولة إلى أخرى[3].

وفي ما يتعلق باختصاص هذه الشركات، المملوكة عموماً للدولة، فإن نشاطها يختلف من دولة إلى أخرى، ولكنها جميعا تشترك في كونها أدوات لتنفيذ سياسة

---

1 - انظر: محمد يوسف علوان: " النظام القانوني لاستغلال النفط "... المرجع السابق، ص ٨٩.

2 - نفس المرجع، ص ٩٠.

3 - انظر كذلك: خالد الشاوي: " الأداة القانونية للإستغلال المرد الطبيعي "، في الدورة الثالثة لأساسيات صناعة النفط والغاز، الإدارة الوسطى، الأوابك، ٧ أفريل – ٣ ماي ١٩٧٩.

حكوماتها النفطية على الصعيد الوطني والدولي.[1] وقد كان أول قاسم مشترك لها تسلم وتطوير منشآت شبكة توزيع المنتجات النفطية في الداخل والتي كانت بيد الشركات الأجنبية، ونتيجة لمشاركة الدولة، فقد تمكنت شركات النفط الوطنية دخول السوق الدولية، بعدما امتدت نشاطاتها إلى مختلف العمليات الخاصة باستغلال النفط، لا سيما مرحلتي التكرير والنقل، " وما زال الكشف عن المواد الهيدروكربونية لعبة الشركات متعددة الجنسيات "، كما ينص على ذلك عبد الهادي طاهر[2].

هذا، ويرى البعض مشاركة الدولة على النشاطات النفطية التي تجري ضمن نطاق سيادة الدولة تخوفاً من احتمال قيام الدولة المضيفة لاستثمارات الدول المنتجة بالاستيلاء عليها. هذا فضلاً على أن الاستثمار في الخارج قد يؤثر على إمكانية الاستثمار في الداخل، كما أن مثل هذه المشاركة ستصطدم لا محالة بمقاومة الشركات العالمية.

ولكن هناك رأي عند البعض الآخر يذهب إلى أنه يجب أن تمتد مشاركة الدولة لتشمل العمليات النفطية خارج الحدود الإقليمية للدول المنتجة. وقد كان الشيخ أحمد زكي يماني، وزير النفط السعودي الأسبق من أكثر المدافعين عن فكرة المشاركة في عمليات البحث والإنتاج والمراحل الأخرى في التكرير، والنقل البحري والتوزيع في البلدان المستهلكة (Upstream and downstream).[3]

ويبدو أن الدول المنتجة، وعلى الأخص، ذوات الفوائض النقدية، تتجه نحو المشاركة الفعلية في العلميات خارج حدودها، وذلك عن طريق القيام بأعمال البحث والتنقيب والاستشارات المختلفة في الدول الأخرى. وهناك أمثلة لهذه الشركات في دول نامية[4].

---

1 - حسين زكرياء: " شركات النفط الوطنية، بعض أوجه العوامل الداعية لها وبنيتها القانونية وإدارتها وحدود اختصاصها "، النفط والتعاون العربي، المجلد الرابع، ١٩٧٨، ص ٣٧ وما يليها.

2 - عبد الهادي طاهر: " الدور المستقبلي لشركات النفط الوطنية في صناعة البترول العالمية "، نشرة الأوابك، السنة الثالثة، العدد ١١، نوفمبر ١٩٧٧.

3 - في ندوة عقدها الوزير السعودي زكي يماني في الجامعة الأمريكية ببيروت تحت عنوان :
« Participation versus nationalisation : A better means to survive ».

4 - حول هذا الموضوع، انظر: خالد الشاوي، المرجع السابق، ص ٢٣.

طبعاً، لسنا هنا بصدد دراسة كل الشركات الوطنية التي تأسست من أجل الصناعة النفطية أو المقارنة بين هذه الشركات الفتية، ولكن، لربما نذكر البعض منها، لا سيما تلك التي أعطيت صلاحيات واسعة في مجال التنقيب والإنتاج، والتكرير، والتوزيع، والتسويق. وقد سبقت دول أمريكا اللاتينية غيرها من الدول المنتجة في هذا المجال حيث اكتسبت هذه الأخيرة بعض الخبرات من تجارب الأولى[1]. ومن أهم هذه الشركات:

- شركة النفط الوطنية المكسيكية بيمكس PEMEX، تأسست سنة ١٩٣٨.
- شركة البترول الوطنية البوليفية، سنة ١٩٣٦.
- شركة البترول الوطنية الأرجنتينية V.F.P سنة ١٩٢٢.
- شركة النفط الوطنية الفنزويلية، ١٩٣٣.
- شركة بتروبراس البرازيلية PETROBRAS، سنة ١٩٥٠.
- المؤسسة المصرية العامة للبترول، سنة ١٩٥٨.
- شركة البترول الوطنية الإيرانية NIOC.
- شركة البترول الوطنية الكويتية KNPC، سنة ١٩٦٠.
- المؤسسة العامة للبترول والمعادن PETROMIN في السعودية، سنة ١٩٦٢.
- الشركة الوطنية الجزائرية للنفط سوناطراك SONATRACH، ١٩٦٣.
- شركة النفط الوطنية العراقية INOC ، سنة ١٩٦٤.
- شركة نفط البحرين الوطنية، ١٩٧٢.
- المؤسسة العامة القطرية للبترول، ١٩٧٤.
- شركة بترول أبو ظبي الوطنية ADNOC، ١٩٧١.
- شركة النفط الوطنية الليبية LIPETCO سنة ١٩٧٤.
- الشركة السورية للنفط، ١٩٧٤.

---

1 - قد يطلق البعض على هذه الشركات اسم " شركات العالم الثالث متعددة الجنسيات ". انظر دراسة بهذا العنوان لديفيد هنيان ووارين كيفان، المجال، العدد ١٠٤، نوفمبر ١٩٧٩، ص ١ – ٦.

- وأخيراً شركة تنمية نفط عمان، ١٩٨٠.

أخيراً يجدر بنا التساؤل: هل مع تأسيس هذه الشركات الوطنية معناه أن دور الشركات النفطية متعددة الجنسيات قد انتهى في هذه الدول المنتجة ؟ الجواب هو أن استغلال النفط المباشر من قبل الشركات الوطنية التي تلعب دور منفذ السياسة الطاقوية للدولة يبقى طبعاً هو الحل الأمثل للاستقلالية، ولكن سيظل متكاملاً في إطار التعاون والشراكة مع الشركات الأجنبية والسيادة الكاملة ضمن اتفاقيات معينة.

***

obeikan.com

المبحث الثاني

الصناعة النفطية وأهميتها

كتب الكثير عن صناعة النفط، فلربما لم تكتب مقالات وكتب ونشرات في الصناعة العالمية للنفط وأهميتها بالحجم الذي عرفه العالم منذ اكتشاف هذه المادة الحيوية الضرورية التي غيرت مجرى استعمال الإنسان للطاقة بعدما كان لا يحسن سوى استعمال الخشب والفحم.

ولم يمر يوم على العالم لم يكن فيه النفط الشغل الشاغل للمجتمع والأفراد والحكومات، ولم تكن تأثيراته المختلفة السياسية منها والاجتماعية والتنموية والاقتصادية والإستراتيجية وحتى العسكرية موضوع الساعة. فقد أصبحت هذه الصناعة محوراً لكثير من الآراء المتناقضة والكثير من المصالح المختلفة أو المتحدة.

إن لصناعة النفط أهمية قصوى في الشؤون الداخلية والخارجية لجميع الدول سواء كانت منتجة أو مستهلكة، كما تشكل أساساً للعلاقات الدولية في عالم يطمح دائماً للتطور والتنمية المستدامة.

لذا، فإن لصناعة النفط، من منظور العلاقات الدولية، تأثيراً مباشراً أو غير مباشر بالسوق العالمية، وبالتالي بالارتباط بين الدول المنتجة والمستهلكة بصفة ضرورية من زاوية تشابك المصالح. ولكن نظراً لأهمية هذا الموضوع الشاسع الذي خصصنا له الفصل الأول للأشكال والوسائل التي أدت إلى اكتشاف النفط ومصادره في العالم مع الدور الذي لعبته صناعة النفط في بداية القرن العشرين، خاصة أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية، سوف نهتم هنا بدرجة أساسية بالفترة التي تمتد ما بعد الحرب الثانية إلى السنوات الأولى من بداية القرن الحادي والعشرين.

ففي السنوات التي تلت الخمسينات، شهدت الصناعة النفطية العالمية تطوراً اقتصادياً وتكنولوجياً هائلاً مع تعقيدات سياسية ما زلنا نشاهد نتائجها حتى اليوم.

المطلب الأول: تلبية النفط للطاقة العالمية واستراتيجيتها

تشهد العلاقات الدولية في عالمنا اليوم تغيرات كبيرة، تأخذ طبيعة القوى والاتجاهات السائدة طابعاً غالباً في رسم معالمها، وتتنافس المصالح والأهداف مع الإيرادات وتتبادل القوى فيها أدواراً ومواقع متباينة، مع التهديد بالوجود الإنساني الذي لا زال قائماً كما كان أثناء فترة الاستعمار. أضف إلى ذلك أنّ هناك مشروعاً جديداً يطل على الأفق تتجهز به قوى مهيمنة وإمبراطورية وحشية ترسم الخرائط الجديدة وتحسب ألف حسابات للمصالح والمؤامرات الباطنة والظاهرة.

وتعتبر صراعات العالم كله اليوم باتجاه واحد، وهو ما يحقق له مصالحه أو ما يسعى إليه على كل الأصعدة، عبر مختلف الأشكال والطرق والأساليب وصولاً إلى التأثير في منعطفات العصر الجذرية.

إن هذا الفصل لا يجيب على السؤال المطروح والذي قد يخطر في ذهننا: هل هناك استراتيجية نفطية لتلبية العالم بالطاقة التي هي جد ضرورية ؟، قد يتركز السُّؤال أكثر حول: " كيف وأين نضع الاستراتيجية المناسبة للحصول على النفط وتسويقه ؟ أو بالأحرى: " ما هي الوسائل السلمية التي يسهل استعمالها لبلوغ هدف الشركات العظمى للسيطرة على النفط في العالم، وفي أي بقعة من العالم "؟ وهذا هو السؤال الأهم والأطّول، أجل[1]. إن هذا الفصل يحاول تحديد الخطوات العلمية ورسم الخرائط الناجعة لوضع مثل هذه الاستراتيجية ضمن هيكل عام لتصميمها والسير بمقتضاها مهما كان الثمن ومهما كانت الظروف، باستعمال الضغوط وكل أنواع التأثير على الحكومات.

إن الاستراتيجية النفطية يجب أن تستهدف دوام الطاقات المتاحة في كل مراحل الصناعة النفطية من أبحاث وتنقيب وتكرير ونقل وتوزيع وتسويق والعمل على توسيعها وتوفيرها في كل وقت. فالطاقة الإنتاجية المتاحة يمكن إطالتها وتوسيعها إما من خلال استخدام تكنولوجيا حديثة لضخ ما يمكن ضخه من نفط خام في شتى الآبار التي

---

1 - هذا يذكر بالمثل الصيني المعروف الذي كان يردده الرئيس الصيني ماووتسي تونج وهو: " لا تطعم المسكين سمكة كل يوم، ولكن علمه كيف يصطاد السمك ".

اكتشفت بصفة منفردة، أو بصفة جماعية لإضافة احتياطيات جديدة، وقد يحتم ذلك دخول شريك أو شركاء آخرين لتسهيل المهمة.

ويجب في أي اتفاق شراكة التزام شرطين أساسيين على الأقل للحفاظ على حقوق الدولة. أولهما زيادة حصة الدولة المنتجة عن المردود المالي من عائد برميل النفط، وثانيهما شرط قانوني يؤكد سيادة الدولة على ثروتها النفطية وتحديدها استراتيجية التطوير والإنتاج. فبالنسبة لعائد الدولة من برميل النفط فإن أي اتفاق سواء أكان امتيازاً أو مشروعاً مشتركاً يمكن الحصول منه على المردود نفسه بتغير الشروط المالية. هذا ما هو سائد قانونياً.

إلا أن سياسة التطوير والإنتاج هي الأمر الرئيسي الذي يجب أن تحتفظ به الدولة المنتجة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية. وكما هو معروف في هذا المجال، كانت عقود الامتيازات هي السائدة في جميع الدول المنتجة للنفط في العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي وكانت تتضمن ١٢,٥ % من الإنتاج كريع للدولة قصد تنازلها عن استثمار ثرواتها، و٥٠% من الأرباح كضريبة، إلا أنه قامت دول الأوبك سنة ١٩٧٤ بعد قرارها برفع الأسعار، برفع الريع من ١٢,٥% إلى ٢٢% والضريبة من ٥٠ إلى ٨٥%.

وما هو مؤكد وما يتوجب ذكره هو أنه مهما يكن من أمر، فإن الشركات متعددة الجنسيات التي نحن بصدد دراستها في مجال العلاقات الدولية، تتمتع بوضعية السيادة في كافة مراحل صناعات المنتوجات الضرورية وذات التكنولوجيا العالية، ووفقاً لكافة الاعتبارات.

وتمتلك هذه الشركات النفطية العملاقة كمجموعة أكثر الشركات اتساعاً في حقول عملها، وتبذل قدراً أكبر من الجهود في مجالات البحث والتطوير، وتحتكر أكبر قدر من الصادرات وتستفيد من أعلى نمو للأسعار. باختصار، فإن هذه الشركات تجد فائدتها في كل الحالات.

ويقول عدنان عظيم في هذا الشأن إنه "بالرغم من المشاكل العويصة التي خلفتها الشركات متعددة الجنسيات للحكومات، فإنه من الضروري الإبقاء عليها، وهناك

الكثير من الأسباب التي تدعو للاعتقاد بأنها سوف تستمر في الاحتفاظ بموقع الريادة على مستوى الإنجازات التي حققتها خلال العقود الماضية".[1]

ويضيف نفس المحلل أن بعض الإحصائيات قد أشارت أن مجمل مبيعات مائتين من أكبر الشركات متعددة الجنسيات في العالم (بما فيها في الأولوية الشركات النفطية) تجاوزت ثلث ($\frac{1}{3}$) الدخل القومي الإجمالي لدول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، كما أن الشركات المتعددة الجنسيات ككل تشغل ثمن ($\frac{1}{8}$) القوة العاملة الكلية لبلدان هذه المنظمة.[2]

وتختلف الشركات متعددة الجنسيات عن باقي ورشات العمل التي تمارس نشاطها في بلد واحد من عدة أوجه، أحد أهم الاختلافات يكمن في وجوب خضوع هذه الشركات للقوانين والتشريعات، والتنظيمات سارية المفعول في الدول المضيفة وللتصورات والمبادئ السياسية والوطنية لهذه الدول، و" نظراً لكون هذه الهيئات الوطنية المختلفة تعتنق مجموعة واسعة ومتباينة من الأنظمة الاجتماعية والنظامية. " فإن التحديات التي واجهت الشركات متعددة الجنسيات في مجال الإدارة والتسيير، يضيف عدنان عظيم، كانت على جانب كبير من التشابك والتعقيد، ولم تتمكن أي من هذه الشركات من تخطي هذه التحديات لولا القدرة الفائقة على التكيف التي ميزت الإستراتيجية المستعملة ضمن سياستها الاستثمارية ".[3]

ولعل من أكثر عناصر هذه السياسات تأثيراً هي درجة التعقيد الإداري في مجال إنجاز العمليات الخارجية، ومقدار التسهيلات الممنوحة في تعريفات الاستيراد ونظام الإعفاءات الجمركية، كما أن هذه العوامل تحمل في طياتها مدى التأثير على الحكومات ومدى تعقيد التكنولوجيا والمعرفة المنقولة إلى الدولة المضيفة عبر هذه الشركات العملاقة التي غالباً ما تتجاوز قراراتها وسياساتها قرارات وسياسات الدول المضيفة.

---

1 - انظر: عدنان عظيم: شبكة اقتصاديات المتكاملة " (١٧/١١/٢٠٠٠).

2 - المرجع السابق.

3 - نفس المرجع.

للعلم أنه بعد الحرب العالمية الثانية ونظراً لضرورة دراسات استراتيجية النفط في تمويل وتسيير الحرب من آليات، وطائرات، ودبابات، وباخرات حربية، وسيارات نقل الجيوش والعتاد، ونظراً للطابع الموحد للحلفاء وللشركات متعددة الجنسيات، شهدت هذه الأخيرة تطوراً سريعاً وخاصة في الستينات وبداية السبعينات حيث تسيرها البلدان الرأسمالية كالولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وأوروبا الغربية، واليابان، مما ساعد هذه الشركات بأن تصبح تتمتع بقوة اقتصادية هائلة. إلا أن المتتبع لتطور هذه الشركات ومعاملاتها يجد أن الوحدة هي الميزة الأساسية لها، فهناك وحدة اتخاذ القرار ووحدة المعاملات ذات وحدة استراتيجية موحدة أي مشتركة تعد عنصراً أساسياً في فكرة مشروع متعددة الجنسية.[1]

وتعرف هذه الإستراتيجية لدوام تدفق النفط دائماً بالإشارة إلى العديد من الدول بتعايش الشركة- الأم المسيطرة على إصدار القرارات مع الدول التي تنتمي إليها هذه الأولى. وفكرة الاستراتيجية الموحدة تعرض وجود شركة أو تسهر على وضع خطة وبرنامج تسير عليه كل الوحدات الموجودة في العالم حتى تكون لها السيطرة ومن هنا تتحقق خطتها الشاملة، وترجع هذه الخطة الموحدة المتمثلة في الإدارة- الأم وتسمى الجهاز الإداري أي القيادة العليا (Headquarters)، وبالتالي مركز قرار واحد يقوم بإصدار الأوامر والقرارات. وكذلك تكون على صلة بينها وبين الشركة- الأم وبين الشركات التابعة لها، وتفرض عليها طريقة تسيير ملزمة حتى تتحقق سياستها الشاملة. والشركة الأم تعين لها حدود حيادها وتفرض عليها أن تكون سياستها مستقلة مع السياسة العامة، وبتوقف النجاح إلى حد كبير على التوفيق الحاذق والفعال بين المطلبين:[2]

أولاً: وحدة إصدار القرار في مواجهة المبادرات وخاصة المبادرات اللامركزية، المحلية الصادرة من فروع الشركة- الأم، فالاستراتيجية للشركة الأم ليست إلا مجموع القرارات الصادرة من مركز إصدار القرار.

---

1 - " **اليوم الإلكتروني** ". (١٤ / ٠٩ / ١٤٢٨ هـ / ٢٦ / ٠٩ / ٢٠٠٧).

2 - **نفس المرجع.**

ثانياً: ترجمة القانون بفكرة التسلط والسيطرة والرقابة ويقصد بذلك العلاقة الفعلية أو القانونية بين الطرفين وذلك عندما تؤثر وتحدد القرارات الصادرة من إحداها على مسلك الطرق الأخرى.

وهذا ما جعل طبعها التعددي قوياً بشكل قوة ونفوذ في الهيمنة والسيطرة إلى جانب ما تمتاز به هذه الشركات متعددة الجنسيات من عنصر التكامل والاحتكار إضافة إلى ميزة التنوع والتوسع عبر العالم.

المطلب الثاني: المنافسة بين أشكال الوقود البديلة للنفط

إن الاهتمام الواسع بالنفط كمادة طاقوية حية وكمصدر أساسي للطاقة في الماضي والحاضر وحتى في المستقبل ـ اللهم إذا وجد له بديل يغني الدول الصناعية عنه ـ نابع من كونه صناعة تحويلية يستخرج منها آلاف المواد البتروكيمياوية وكذلك من حيث كلفة إنتاجه وسعره في أسواق الاستهلاك العالمية وتوفيره ونقله بسهولة عبر العالم.

يتميز النفط ببعض خصائص وصفات قلما نجدها مجتمعة في غيره من مصادر الطاقة المستخدمة حالياً، نذكر منها:

١ ـ مرونة النفط وسهولة نقله:

لقد تطورت وسائل نقل النفط الخام من مواقع الإنتاج إلى مواقع التحويل تطوراً بارزاً بحيث أصبحت تغطي معظم مناطق العالم، مما سهل وصوله إلى المستهلك بأهون السبل وأقل التكاليف.[1]

٢ ـ محتوى النفط الحراري قياسا مع مصادر الطاقة الأخرى:

باستثناء الطاقة النووية والكهرباء، يحتوي النفط على أكبر طاقة حرارية بالمقارنة مع سائر المحروقات الأخرى، فوفقاً لتقارير إدارة معلومات الطاقة فإن غالوناً (Gallon) من البنزين يولد عند احتراقه ١٢٧,٧٠ مليون وحدة حرارية.[2]

---

1 - حافظ برجاس، مرجع سابق، ص ٦٤.

2 - صحيفة " الحياة " (قبراير / شباط ١٩٩٣)، نقلاً عن تقارير إدارة معلومات الطاقة، إعداد بات كار.

٣ – النفط أقل كلفة من المصادر الأخرى :

يعتبر النفط حتى الآن منافساً تجارياً لمصادر الطاقة البديلة، سواء من حيث كلفة إنتاجه أو من حيث سعره في أسواق الاستهلاك العالمية. لذلك قيل عنه: " إن حالة الرخاء والنمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي التي عرفها الاقتصاد الغربي خلال الفترة الممتدة منذ الحرب العالمية الثانية حتى سنة ١٩٧٠ مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بزيادة استهلاك النفط، وبالتالي زيادة إنتاجه في بلدان المنشأ.[١]

٤ـ انخفاض نسبة التلوث في النفط بالمقارنة مع الطاقة النووية والفحم :

يمتاز النفط عن الفحم لأنه يحتوي نسبة أقل من الغازات المضرة، لا سيما غاز أكسيد الكربون، والنفط أقل خطراً على الإنسان والبيئة من الطاقة النووية التي ـ حسب ما قال الأستاذ برجاس ـ ما زالت أخطارها المحتملة تقلق العالم وتهدد البشر والحجر.[٢]

٥ـ النفط صناعة تحويلية :

ينفرد النفط عن بعض مصادر الطاقة الأخرى بأنه صناعة تحويلية، بمعنى أن النفط الخام لا يستهلك مباشرة بل يدخل بعد استخراجه من الآبار إلى المصافي قصد تكريره وتحويله إلى عدة مواد كغاز البترول، والسوائل الأخرى المعروفة بالمواد المكررة كالبنزين، والكيروسان، والديزل، مع مواد أخرى ثقيلة مثل الزفت، والنافتا، والمواد البتروكيماوية الأخرى التي تصنف بالآلاف من المنتجات النهائية والوسيطية كالمطاط، والبرافين (الشمع)، والبلاستيك، والأسمدة، والأدوية إلى غير ذلك من المواد.[٣]

وما دمنا بصدد الحديث عن الطاقة البديلة للنفط، يجدر بنا الخوض في الحديث عن أنواع هذه الطاقة والعوامل التي أدت إلى المساهمة في محاولة تعويضها بالنفط. طبعاً كانت هناك طاقات تقليدية موجودة طوال تاريخ وجود الإنسان القديم مثل الخشب والفحم... ولكن يمكن القول إن هذه الطاقات، ولا سيما الجديدة منها كالطاقة

---

1 - كتاب: " حوار الشمال والجنوب . وجهة نظر عربية "، لمجموعة باحثين، معهد الإنماء العربي، ط ١، بيروت، (يونيو / حزيران ١٩٩٤)، ص ١١٢.

2 - حافظ برجاس، مرجع سابق، ص ٦٦.

3 - نفس المرجع، ص ٦٦.

النووية، والطاقة الشمسية، ورمال القار، إلى غير ذلك، لم تقو على أن تحدو مكانة النفط ولن تقوى على أن تساهم مساهمة ذات فعالية في صناعتها أو عرضها على الأسواق العالمية حتى يومنا هذا، كما توقع الاقتصاديون من قبل. ويعود ذلك كما يبدو إلى أن تكلفة إنتاج هذه الطاقة مرتفعة جداً.

فمنذ ما يسمى " بصدمة النفط الأولى " بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وحتى الوقت الحاضر، لا يوجد مصدر جديد للطاقة وصل إلى مرحلة الإنتاج التجاري عدا بترول رمال القار في كندا منذ سنة ١٩٧٩ وبطاقة ١٢٩ ألف برميل يومياً. وأما الطاقة النووية فقد زادت بنسبة كبيرة لكنها تقدر بنحو ثلث الأهداف المرجوة في السبعينات،[1] (السنوات التي قررت فيها الوكالة الدولية للطاقة تحدي منظمة الأقطار المصدرة للبترول (OAPEC) ومحاولة التخلي عنها.

وقد شجع ضغط أزمة النفط في السبعينات من القرن الماضي على تحقيق المزيد من التقدم في مجال المحافظة الاقتصادية على الطاقة واستخدامها بشكل فعال. كما شاركت الدول الكبرى الصناعية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في جهود متعددة الأطراف للحصول على مصادر بديلة للطاقة عرفت باسم المنتدى الدولي للجيل الرابع تجري علميات الأبحاث والتطوير للجيل القادم من أنظمة الطاقة النووية الأكثر مأمونية والأقل كلفة وأكثر قدرة على مقاومة استخدامها في صنع الأسلحة النووية. وهي تعمل حالياً مع عدة دول لإنشاء أول محطة توليد الطاقة تجمع بين فصل الكربون وعزله وإنتاج الهيدروجين. والغرض من هذا المشروع الذي تبلغ كلفته مليار دولار هو التوصل إلى أول محطة تعمل بالوقود الأحفوري ولا تنبعث منها أي غازات.[2]

هذا، وقد ارتأينا أن نعطي، ضمن هذا المطلب، نبذة عن أنواع الطاقة البديلة:

---

1 - د. أحمد البار، مرجع سابق، ص ١١٦.

2 - مكتب برامج للإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية (١٠/٠٧/٢٠٠٦)
Usinfo.state.gov/archive

١ـ الفحم:

كان الفحم حتى عام ١٩٦٠ في طليعة مصادر الطاقة. وقد عرف الإنسان الفحم منذ قديم الزمان. فكان يستخدمه للتدفئة وفي أوائل القرن الثامن عشر من الميلاد بلغ إنتاج بريطانيا ثلاثة ملايين طن سنوياً وهو ما يوازي خمس أو ست مرات إنتاج بقية العالم من الفحم آنذاك. وفي سنة ١٩١٣ وصل إنتاج بريطانيا أقصاه حيث بلغ الإنتاج ٢٩٠ مليون طن بينما بلغ إنتاج الولايات المتحدة في نفس السنة ٥١٧ مليون طن وألمانيا ٢٢٠ مليون طن. وقد أنتجت هذه الدول الثلاث في العام ٨٠% من إنتاج العالم من الفحم، ممّا يذكر أن الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا احتلت الصدارة آنذاك بين الدول الصناعية بفضل حجم إنتاجها الضخم من الفحم.

ومنذ ذلك التاريخ بدأ الفحم يفقد أهميته كمصدر للطاقة. فبعدما بلغت حصته ٩٧% من مصادر الطاقة المستهلكة في أوروبا في عام ١٩٢٠، لم تتجاوز هذه الحصة ٩٠% عند اندلاع الحرب العالمية الثانية. أما في الولايات المتحدة حيث بدأ التحول إلى النفط مبكراً فقد بلغت حصة الفحم في مصادر الطاقة ٥٠% عام ١٩٣٩.[1]

ولاشك أن نفط الشرق الأوسط وبالذات نفط المملكة العربية السعودية الذي اتضحت وفرته وجودته ورخصه هو الذي جعل الدول الأوروبية وخاصة تلك التي لا تنتج الفحم تتحول وبشكل سريع إلى هذه المادة كمصدر للطاقة في الخمسينات، مما جعل حصة الفحم تنخفض كثيرا إلى ١٢% في إيطاليا و١٤% في سويسرا. وبنهاية الستينات أصبح مصير الفحم غير معروف. فارتفاع أسعاره جعله غير قادر على منافسة النفط لاعتدال سعره، أضف إلى ذلك أن آثار الفحم السلبية على البيئة جعل المستهلك يفضل عليه النفط كمصدر للطاقة.[2]

ومع ذلك فإن الفحم لا يمكن أن يغني عن النفط في كل المجالات إذ هناك احتياجات للنفط لا يمكن استخدام الفحم فيها، من ذلك وقود السيارات إلى جانب الأضرار التي تنجم عن استعمال الفحم على البيئة حيث تعرقل من تطويره والإقبال عليه. ولذا، فإن الفحم لن تثبت جدواه كمصدر رئيسي للطاقة في ظل أسعار مرتفعة للنفط،

---

1 - أحمد البار، مرجع سابق، ص ١١٨.

2- أحمد البار، مرجع سابق، ص ١١٧.

وإنه على ضوء تقرير الوكالة الدولية للطاقة اتضح أنه لكي يتم استخراج كمية من الفحم توازي ١٠ ملايين برميل يومياً، فإنه ينبغي استثمار ما لا يقل عن ٣٢ مليار دولار لبناء سكك حديدية وتجهيزات أساسية لنقل هذه الكمية من الفحم وهذا في حد ذاته يضاعف سعر الفحم.[1]

٢ـ الطاقة النووية:

عقد خبراء الطاقة آمالاً كبيرة على الطاقة النووية إذ توقع أغلبهم أنها ستكون في الصدارة من مصادر الطاقة بحلول عام ٢٠٠٠. ولقد تبنت الولايات المتحدة وأوروبا عدة مشاريع ضخمة لإنتاج الكهرباء اعتماداً على الأوساط ثم للاستعداد لعصر ما بعد النفط. ورغم هذا الاهتمام الكبير الذي أظهرته الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا بالطاقة النووية إلا أن هذا المصدر لم يحقق النتائج المرجوة منه. وقد أشار تقرير صدر مؤخراً عن الوكالة الدولية للطاقة إلى أنه تم خلال عام ١٩٨٤ إنشاء ١٤ مركزاً نووياً فقط في العالم لإنتاج الطاقة النووية، وأضاف التقرير أن هذا الرقم هو أدنى رقم سنوي تسجله الوكالة الدولية للطاقة منذ عام ١٩٦٨. وأشارت الوكالة إلى أن هذا الاتجاه نحو التقليص من عدد المراكز النووية سببه الصعوبات المالية التي تعيشها العديد من دول العالم والتي لا تستطيع تحمل التكاليف المالية الباهظة لإنشاء مثل هذه المراكز النووية.

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع تكاليف إنتاج الطاقة النووية ليست هي العائق الوحيد لتطوير هذا المصدر. فالمخاطر الناجمة عن استعمال هذا المصدر كمخاطر الإشعاع والانفجارات تقف حجر عثرة أمام نمو هذا المصدر ولعل هذه الأسباب هي التي دعت المدافعين عن البيئة إلى القيام بمظاهرات في الولايات المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وغيرها من دول غرب أوروبا لإيقاف إنشاء مراكز الطاقة النووية بل دعوا إلى التخلص مما هو قائم فعلاً.[2]

في الحقيقة، بقي استخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء مثلاً، مجالاً محفوفاً لعدة عقود، بالحذر الشديد ومحاطاً باعتراضات أنصار البيئة، خاصة بعد جملة من

---

1 - انظر نص المحاضرة التي ألقاها الشيخ أحمد زكي يماني في الجامعة الأردنية والتي نقلتها صحيفة المدينة في ٣٠ صفر ١٤٠٢ هـ.

2 - أحمد البار، مرجع سابق، ص ١٢٢.

أحداث تسرب الإشعاعات النووية، وأشهرها حادثة " ثري مايل أيلاند " (Three Mile Island) في الولايات المتحدة سنة ١٩٧٩ وحادثة تشيرنوبيل (Tchernobyl) في الاتحاد السوفياتي سابقاً سنة ١٩٨٦. لكن التطويرات التي أدخلت على أنظمة الحماية والاحتراز من جهة، وتقلبات أوضاع مناطق النفط والغاز وأسعارها في أنحاء العالم، أعادت الاهتمام بالطاقة النووية لتوليد الكهرباء. وهو ما أدى إلى تنامي عدد المفاعلات النووية لهذا الغرض في العالم، لكن نصيب الطاقة النووية من الطاقة المستهلكة في العالم لا يتجاوز حالياً ٦%، وهي نسبة ليست مرشحة لتزيد أكثر من ذلك في العقدين القادمين، حيث تتحدث توقعات بعض التقارير عن احتمال مضاعفة هذه النسبة إلى ١٢%.[١]

٣ـ الطاقة الشمسية:

شاركت الطاقة الشمسية في احتلال مكان الصدارة بين مصادر الطاقة الحديثة، ولذا وجهت العناية لتطويرها واستعمالها.

وقد أنشأت الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا وعدد آخر من الدول النامية لهذا الغرض وحدات تجريبية مختلفة على درجة من الأهمية لإنتاج الكهرباء بالاستعانة بأشعة الشمس، كما صار من المألوف تركيب وحدات بالمنازل لتوليد الكهرباء وأخرى لضخ المياه بالمزارع وغير ذلك. وتجري حالياً تجارب مختلفة لإنتاج سيارات ومحركات يستخدم في تشغيلها الطاقة المستمدة من أشعة الشمس.

وعلى الرغم من تطور هذا المصدر للطاقة تطوراً ملموساً إلا أن تكلفة الطاقة الشمسية ما زالت مرتفعة جداً إذ تتجاوز تكلفة البرميل الواحد ما يوازي مائة دولار. ولذا يشير الخبراء إلى أن المصدر لن يأخذ مكانته كأحد مصادر الطاقة الرئيسية في العالم إلا بعد نضوب النفط أو على الأقل بعد أن يصير سعره عبئاً ثقيلاً على المستهلك.[٢]

---

1 - لمزيد من المعلومات، انظر: " أمن النفط جزء من الأمن القومي... حروب النفط والصراعات على منابعه وممراته ..." (١٣/٠٦/٢٠٠٨) www.amin.org/article.tpl

2 - أحمد البار، مرجع سابق، ص ١٢٢.

٤ـ الغاز الطبيعي :

عرف الصينيون الغاز الطبيعي واستعملوه منذ عام ٢٥٠ م. وكانت بكين تضاء بالغاز في عام ٩٠٠ م، ولكن لم يتيسر تسويق الغاز تجارياً إلا بعد عام ١٨٧٠ عندما تم إنشاء خط أنابيب طوله ٢٥ ميلاً لنقل الغاز. ولذلك فلم ينتشر استهلاك الغاز إلا بعد تطور تقنية صناعة الأنابيب في الثلاثينيات من هذا القرن. وبعد الحرب العالمية الثانية أتاحت هذه التكنولوجيا إقامة خطوط أنابيب طويلة المدى في الولايات المتحدة تربط مناطق الإنتاج في خليج المكسيك بمناطق الاستهلاك في الشمال الشرقي وبذلك توافرت في الأسواق طاقة وفيرة بأسعار تقل عن أسعار بقية مصادر الطاقة، ويمتاز هذا الغاز بأنه لا يسبب ضررا للبيئة مما جعله الوقود الرئيسي المفضل في الولايات المتحدة وفي العالم الغربي بصفة عامة.[1]

وعلى الرغم من وفرة الغاز في مناطق مختلفة من العالم (تعتبر دول منظمة الأوبك من أغنى مناطق العالم بالغاز الطبيعي) إلا أنه لم يستغل الاستغلال الأمثل إلا منذ سنوات قليلة مضت وبعد أن تطورت تكنولوجيا نقل الغاز. ففي الأيام الأولى لصناعة النفط أهدر الغاز لعدم توافر وسائل نقله. أما اليوم فلقد توصل الإنسان إلى السيطرة على الغاز في مناطق الإنتاج القريبة من أسواق الإستهلاك.[2]

ولكن ينبغي ألا نغفل عن أن تطور استهلاك الغاز مرتبط بثبات استقرار أسعار النفط. فإذا تراجعت هذه الأسعار فستنخفض الاستثمارات المتعلقة باستغلال الغاز الطبيعي مما يوقف نمو هذا المصدر المهم من مصادر الطاقة ".

وكما تشير آخر التقارير، فإن دول الخليج تمتلك ثاني أكبر احتياطي للغاز الطبيعي وأنه وفقاً لدراسة أعدتها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية اتضح أن دول الخليج والجزائر ستصبح المصدر الرئيسي لصادرات الغاز لكل من اليابان ودول أوروبا الغربية بما فيها الولايات المتحدة. وقدرت الإحتياطيات من الغاز الطبيعي في منطقة الخليج بما يزيد عن عشرة تريليونات متر مكعب تحتوي الأراضي السعودية وقطر ودولة

---

1 - **Lioubomir %ikhalovich et Jean Jacques Pluchart. Energies Mondiales Les Nouvelles Strategies Paris. Armand Colin, 1978, p 72.**

2 - أحمد البار، المرجع السابق، ص ١٢٣.

الإمارات العربية على ما يقرب من ثلثيها. أضف إلى ذلك روسيا التي تحتوي اليوم على أكبر احتياطي الغاز في العالم مع إيران الذي يحتوي على ثاني احتياطي الغاز عالمياً.

٥ـ الطاقة الهوائية (طاقة الرياح) :

الطاقة الهوائية، هي الطاقة المستمدة من حركة الهواء والرياح، عرفها الإنسان منذ القدم واستخدمها في تسيير السفن الشراعية وفي أغراض زراعية وصناعية متعددة.

ويرتبط اليوم مفهوم هذه الطاقة باستعمالها في توليد الكهرباء، بواسطة طواحين هوائية، ومحطات توليد تنشأ في مكان معين ويتم تغذية المناطق المحتاجة عبر الأسلاك الكهربائية. وبالإمكان حسب تقديرات منظمة المقاييس العالمية توليد ٢٠ مليون ميغاواط من هذا المصدر على نطاق عالمي، وهو أضعاف قدرة الطاقة المائية.[1]

وتقوم بعض الدول حالياً بتجارب عديدة لتطوير هذا النوع من الطاقة، مثل اليابان، والسويد، والدانمارك، وكندا، وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تتوقع إدارة الطاقة فيها إنتاج ما يعادل ٣٠٠ مليون برميل من النفط مع نهاية القرن الماضي. غير أن تطوير هذا المصدر يواجه مشاكل وصعوبات مختلفة. فإلى جانب الكلفة المرتفعة لإنتاج الكهرباء والمقدرة بأربعة أضعاف تكاليف الكهرباء بواسطة الطاقة التقليدية، يحتاج هذا المصدر إلى مساحات واسعة حيث يلزم ٥٠ ألف طاحونة هوائية قطرها ٥٦ مترا لإنتاج طاقة كهربائية تعادل مليون برميل من النفط الخام.[2]

ولعل المشكلة الأساسية التي تواجه الطاقة الهوائية تكمن في كونها لا تتوافر إلا في بعض المواقع وفي عدم استقرار قوتها وصعوبة حفظ الطاقة الكهربائية التي يمكن توليدها. فالمعروف أن هذه الطاقة ليست ثابتة بل تتغير وفقا لاختلاف سرعة الهواء وبالتالي يتغير إنتاج المولد الكهربائي، مما يساهم في تغيير إنتاج الكهرباء. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن طلب المستهلك للكهرباء هو أيضاً متغير وفقاً لحاجاته المتنوعة.

---

1 - أحمد السعدي: " مصادر الطاقة، وراق الأوابك رقم (٣)، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، ١٩٨٣، ص ٥٥.

2 - أحمد سعدي، المرجع نفسه، ص ٥٦.

٦ـ الطاقة المائية (الكهرومائية) :

كان الإنسان يستخدم مياه الأنهار في تشغيل بعض النواعير التي كانت تستعمل لإدارة مطاحن الدقيق وآلات النسيج ونشر الأخشاب. أما اليوم، وبعد أن دخل الإنسان عصر الكهرباء، بدأ استعمال المياه لتوليد الطاقة الكهربائية كما نشهد في دول عديدة مثل النرويج، والسويد، وكندا، والبرازيل. ومن أجل هذه الغاية، تقام محطات توليد الطاقة على مساقط الأنهار، وتبنى السدود والبحيرات الاصطناعية لتوفير كميات كبيرة من الماء تضمن تشغيل هذه المحطات بصورة دائمة.

يقول الدكتور سعود عياش في كتابه " تكنولوجيا الطاقة البديلة ": تبلغ الطاقة الكامنة في مصادر الطاقة المائية في العالم حوالي ٣ ملايين ميغاواط، يوجد حوالي ربعها في أفريقيا، و٢٠% في أمريكا الجنوبية، و١٦% في جنوب شرق آسيا و١٦% في الصين والاتحاد السوفياتي السابق، ويتوزع الباقي في أمريكا الشمالية وأوروبا ومناطق أخرى. ومن جانب آخر، تبلغ كمية الطاقة المستغلة من هذه المصادر حوالي ١٥٠ مليون ميغاواط، أي ما يعادل حوالي (٥%) من الطاقة الاحتمالية الكلية. ويعزى أحد أسباب هذه النسبة المنخفضة لاستغلال مصادر الطاقة المائية إلى الكلفة العالية لإنشاء محطات الطاقة، خاصة أن المواقع الملائمة غالباً ما تكون بعيدة عن مراكز استهلاك الطاقة. وبالنسبة إلى العالم العربي، فإن أشهر محطات توليد الطاقة المائية، هي الموجودة في منطقة السد العالي في مصر ومنطقة سد الفرات في سوريا.[1]

هذا، ولا زالت بعض الدول مثل بريطانيا، وفرنسا، واليابان تسعى إلى الاستفادة من الطاقة المولدة من العوامل المائية كالمد والجزر، وقوة تلاطم أمواج البحر، وتفاوت درجة الحرارة في البحار الاستوائية بين سطح المياه والأعماق، غير أنه ـ حسب العديد من المختصين في الميدان ـ لم تثبت هذه المصادر جدواها الاقتصاديةوالتقنية حتى الآن، ولا يتوقع أن يكون لها دور يذكر يساوي أو يفوق الدور المعروف للنفط.[2]

---

1 - د. سعود يوسف عياش: " تكنولوجيا الطاقة البديلة "، سلسلة عالم المعرفة رقم (٣٨)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٨١، ص ٥٣ وما يليها.

2 - لمزيد من المعلومات عن مصادر الطاقة غير النفطية، انظر: ريتشارد هاينبرغ : " سراب النفط، النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية، الدار العربية للعلوم (ASP)، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٩١ إلى ٢٥٥.

٧ـ الطاقة العضوية أو الكتلة الحيوية (Bio-Mass):

يقصد بالطاقة العضوية ـ حسب سعود عياش ـ الطاقة التي يمكن استنباطها من المواد النباتية والحيوانية والنفايات بعد تحويلها إلى سائل أو غاز بالطرق الكيماوية أو التحلل الحراري. كما يمكن الاستفادة منها عن طريق إحراقها مباشرة واستخدام الحرارة الناتجة في تسخين المياه أو إنتاج البخار الذي يمكن بواسطته تشغيل الطوربينات وتوليد الطاقة الكهربائية ".[1]

أما ريتشارد هاينبرغ، فيصف هذه الطاقة "بالكتلة الحيوية" (أو الإحيائية) ويقول إنها مصطلح حديث "يطلق على مصادر الوقود القديمة: كالأخشاب وورث الحيوانات، وأعشاب البحر، والخث، والبقايا الزراعية كقصب السكر،وعيدان الذرة والنفايات".[2]

يعتبر هذا النوع من الطاقة غير تجاري، ويستعمل على نطاق ضيق في الدول النامية ذات الغابات الكثيفة مثل هايتي، وبنغلادش، والبرازيل، وبعض الدول في إفريقيا،

1 - د. سعود يوسف عياش، مرجع سابق، ص ١٥٥.

2 - ريتشارد هاينبرغ، مرجع سابق، ص ٢٣٨.

obeikan.com

وكذلك في بعض الدول الصناعية رغم القوانين التي شرعت من أجل منع مثل هذه العمليات لأن إحراق كل أشكال الكتلة الحيوية يؤدي إلى تلوث الهواء والذي قد يكون حاداً في بعض الأحيان. إن إحراق هذه المواد لا يؤدي فقط إلى إطلاق غاز ثاني أكسيد الكربون، بل وإلى مزيج من المواد السامة بما فيها أكسيد النيتروجين وأحادي أكسيد الكربون، وغازات عضوية ومواد جسيمية.

ويرى الملاحظون أن النوع الذي يحظى بالأهمية من بين مصادر الطاقة العضوية أو الحيوية، هو إنتاج كحول " الإيثانول " من بعض المنتوجات الزراعية كقصب السكر، والشمندر السكري، والذرة، وعباد الشمس، (أو دوار الشمس)، ويستعمل هذا الكحول كوقود للسيارات مثل ما هو حاصل في البرازيل والولايات المتحدة، وبعض الدول في أوروبا (مثل فرنسا، إيطاليا، وإسبانيا)، وذلك بالإضافة إلى استخدامها للتدفئة والإنارة.

ويرى البعض " أن هذا النوع من الطاقة مكلف ويحتاج إلى طاقة لإنتاجه قد تعادل ما ينتج منه أو تزيد، وسيكون ذلك على حساب المحصول الزراعي للغذاء، لأن ١٠% من احتياجات البنزين قد تكون على حساب نصف محصول الذرة. وإذا ناسب ذلك البرازيل في الوقت الحاضر نظراً لاعتبارات زيادة العمالة وزيادة الأرض الزراعية غير المستغلة، فمن الصعب تعميم هذا المصدر وتوسيعه. وفي الولايات المتحدة يقدر أن إنتاج مليون برميل يومياً من الكحول يتطلب زراعة ٩٠ مليون فدان، أي ثلث الأرض المزروعة حالياً، وإذا أخذنا بعين الاعتبار مصادره من الأخشاب، فإن زيادته ستكون على حساب الغابات، يضاف إلى ذلك كلفة نقله وتخزينه العالية. ولذلك يبقى هذا المصدر محدود الإمكانات ومحصوراً في بعض المناطق ".[1]

لقد وجد البروفيسور ديفيد بيمنتل، من جامعة كورنيل الأمريكية، بعد أن حلل الطاقة الصافية للإيثانول، بأن أربعة آلاف متر مربع من الذرة ينتج حوالي ٣٢٨ غالونا من الإيثانول. هذه الكمية تطلبت ١٠٠٠ غالوناً من الوقود الأحفوري لزراعتها، وتنميتها وحصادها. وهناك طاقة إضافية تلزم لتقطير الإيثانول. وبالمختصر، يلزم ١٣١٠٠٠ وحدة حرارية (BTU) لإنتاج غالون واحد من الإيثانول والذي يحوي طاقة مقدارها ٧٧٠٠٠

1 - أحمد السعدي " مصادر الطاقة "، المرجع السابق، ص ٥١.

وحدة حرارية (BTU). هذا يعطي الإيثانول طاقة صافية مقدارها ٥٩ ٪. مما يعني أن هناك نقصاً في الطاقة بمقدار ٤١%.

وقد قدّمت دراسة حديثة لقسم الزراعة في الولايات المتحدة نتيجة تدعي أن الإيثانول يقدم ٣٤% كمكسب طاقي.[1] تم ترجمة ذلك إلى ١,٣٤ من الطاقة الصافية ووجد أنها ما زالت شكلاً مثيراً للانتباه مقارنة بالطاقة الصافية للنفط. في كلتا الحالتين، إذا عمل كامل الأسطول الأمريكي على الإيثانول الصرف، فتقريباً سيكون هناك حاجة لكل القارة الأمريكية لتنمية الغذاء. لن يبقى هناك مكان ليسكن فيه السكان.[2]

1- يشرح هذه الكتل بشكل مطول عالم الاجتماع وليام كاتول في كتابه " التجاوز: الأساس المعتمد على علم البيئة للتغيير الثوري "، جامعة إيلينوس برس، ١٩٨٢، ص ١٤٣ – ١٥٥.

2 - ريتشارد هاينبرغ، مرجع سابق، ص ٢٤٢.

obeikan.com

المبحث الثالث

جيوستراتيجية النفط

ما من محاولة لتحليل ودراسة الاستراتيجية النفطية في العلاقات الدولية يمكن أن تتجاهل التأثير الكبير للشركات متعددة الجنسيات في هذا المجال، ووفقاً لمقاييس وتعدد نشاطاتها وحريتها النسبية في رسم وتخطيط استراتيجياتها الخاصة، فإن دورها في التأثير على العلاقات الدولية أصبح أكثر أهمية من دور الحكومات نفسها.

ومما لاشك فيه أن الأهمية المتزايدة للنفط قد جعلت وفرته أمراً حتمياً لما له من مصلحة استراتيجية ومنفعة تكنولوجية وفائدة مالية ضرورية لا مثيل لها. وقد أدت زيادة الطلب عليه إلى جعل التنقيب عليه وإنتاجه وتسويقه أمراً ذا جاذبية تجارية مفيدة وحيوية. ومن ثم، فإن الصراع من أجل هذه المادة الطاقوية الحية والذي نشأ، كما سبق أن ذكرنا، منذ أن قام إيدوين دريك بحفر أول بئر له في سنة ١٨٥٩ ومع ظهور المليونير روكفلر (وهو من أبرز الأسماء في صناعة النفط) صار حتميّاً لتطوير الاقتصاد الرأسمالي.

منذ ذلك الحين، أصبح النفط موضوع تنافس شديد وبدرجة أكبر أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى، وقد قامت شركات النفط الأمريكية بتشجيع من حكوماتها وبحافز من الفزع إزاء نقص على المستوى المحلي بالبدء في اكتشاف كل منطقة يمكن أن يتوفر فيها النفط. وشهدت السنوات المتتالية للحرب العالمية الثانية توسعاً هائلاً في امتيازات التنقيب الأجنبية التي حصلت عليها شركات عملاقة أمريكية، حيث تحول الاهتمام من المجال المحلي إلى صراع دولي على مصادر الطاقة لم تجد لها مواجهة في التنافس القوي إلا مع المملكة المتحدة، وبدرجة أقل شركات هولندية وفرنسية أمثال رويال داتش Royal Dutch Shell وتوتال Total.[1]

---

1 - هذه الأخيرة (Total) أصبحت تسمى فيما بعد "الشقيقة الثامنة" عند بعض المحللين الاقتصاديين والخبراء، نظراً لضخامتها وانتشارها عبر العالم.

هناك الكثير من الطرق التي يمكن أن تحدد المقصود من الاستراتيجية النفطية انسجاماً مع أهداف هذا البحث الذي يرتكز على طبيعة هذه الاستراتيجية والعوامل التي تدفع إلى استعمالها كرفع أو تخفيض أسعار النفط، وكذا تأثير النفط على العلاقات الدولية بحيث تصبح هذه المادة أداة التحكم ليس في الميدان الاقتصادي فحسب، ولكن حتى في الميدان العسكري والسياسي.

المطلب الأول: في منطقة الخليج

إن النفط موجود في العديد من الدول، بيد انه موجود بغزارة وبكميات غير محدودة في منطقة الخليج. هذه الدول دون غيرها من الدول الأخرى في العالم مليئة بالنفط، بل تبدو وكأنها تفيض بالنفط.

ويعتبر الدكتور عبد الخالق عبد الله النظام الإقليمي الخليجي عبارة عن " جملة التفاعلات والارتباطات السكانية والجغرافية والسياسية والاقتصادية التي تطورت عبر التاريخ الحديث والمعاصر بين الدول الثمان (الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، عمان، العراق، الكويت، العربية السعودية، وإيران) المتقاربة جغرافياً والمطلة على الخليج العربي ". فإن أكثر ما يميز هذا النظام من غيره من الأنظمة الإقليمية هو أنه نظام مليء بالنفط، ودوله من أغنى دول العالم بالنفط على الإطلاق ".[1]

هذه الدول تملك أكبر الإحتياطيات النفطية التي تم اكتشافها حتى الآن، وتنتج أكبر كمية من النفط الخام المتداول تجارياً، وتصدر أكبر قدر من النفط في العالم، وهي قادرة فيما بينها أن تنتج أكثر مما تنتجه كل الدول النفطية الأخرى في العالم.

قد يضاف إلى ذلك أن هذه الدول هي أيضا أكثر دول العالم اعتماداً وتأثيراً بالنفط إلى درجة أصبح أمر بقاء وفناء العديد منها كوحدات سياسية متماسكة ومهمة، مرتبطاً إلى درجات كبيرة ببقاء وفناء النفط[2].

---

1 - عبد الخالق عبد الله: " النظام الإقليمي الخليجي "، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط ١، بيروت، ١٩٩٣، ص ٧١

2 - نفس المرجع، ص ٧١.

ونظراً لأهمية هذه المنطقة من الناحية الاقتصادية والجيوستراتيجية كل المناطق الجغرافية والسياسة والإقليمية أخذت في الانحسار والانكماش ولم تعد تستقطب الاهتمام الدولي المباشر ما عدا " النظام الإقليمي الخليجي " أو منطقة الشرق الأوسط في مفهومها النفطي، الحيوي للإنسانية جمعاء، وكثيراً ما ارتبط مصطلح النفط بمنطقة الخليج ومصطلح الخليج بكلمة النفط.

إن النفط هو الذي يضفي الحيوية والقوة على دول الخليج، وخاصة وأن المناطق الجغرافية في العالم، وفي مقدمتها الدول الصناعية العظمى المعروفة بمجموعة " الثمان" (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، وروسيا التي انضمت فيما بعد) تزداد الآن ارتباطاً بنفط الخليج[1].

وستكون هذه المنطقة وبعد وقت طويل، المصدر الوحيد للنفط، وستتحول إلى مركز الثقل النفطي العالمي، ولم يحدث في التاريخ أن احتلت منطقة أخرى مثل هذا التركيز الذي ربما لن يتكرر مع سلعة أخرى غير النفط[2].

إن دول الخليج التي لا تزيد مساحتها الإجمالية على ٤,٥ مليون كيلومتر مربع، أي حوالي أقل من ٤% من مساحة العالم، تضم في أراضيها ما يقارب من ٧٠% من كل النفط الموجود في العالم. هذه الدول تمتلك فيما بينها احتياطياً نفطياً مؤكداً يصل إلى أكثر من ٧٦٥ مليار برميل[3]. ولا توجد مجموعة أخرى من الدول المتقاربة أو المتباعدة جغرافياً تنافس دول منطقة الخليج من حيث الاحتياطي المؤكد والقابل للاستخراج تجارياً، كما لا توجد أي بقعة أخرى على الكرة الأرضية تحتوي على العدد نفسه من الحقول النفطية العملاقة التي، كما تؤكد الموسوعة النفطية الدولية، لا يتوقع أن يتكرر اكتشافها في أي مكان آخر في المستقبل، بينما نشهد أن الاحتياطيالعالمي للنفط آخذ في الانخفاض.[4]

---

1 - يستثني من هذه المجموعة روسيا التي تمتلك لهذه الثروة بغزارة حتى صارت تصدرها.

2 - **Michael Cuningham : "Hostage to fortune", the future of Western Interest in the Arabian Gulf, London Brassey, 1988.**

3 - **BP, Statistical Review of World Energy – London – June ٢٠٠٧.**

4 - **Internatioanl Petroleum Encyclopedia. Oklahoma – Pounwell Publishing – 1991, vol 24.**

تعتبر منطقة الخليج الغنية بهذه الثروة في ازدياد مستمر يوماً بعد يوم. إن النفط – حسب الخبراء في هذا الميدان – إشارة إلى دول الخليج، لا يقل ولا ينقص، بل بالعكس من ذلك، يزداد بمعدل ٢٠ مليار برميل على الأقل في كل سنة رغم الضخ المتواصل والإنتاج المستمر والتصدير المتزايد يومياً.

صحيح أن إنتاج دول الخليج قد ازداد خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وصحيح أن هذه الدول تزيد من حجم صادراتها النفطية، وصحيح أن الاستهلاك العالمي. لا سيما الغربي والآسيوي في ازدياد مستمر، ولكن الأصح هو أنه رغم كل هذا الإنتاج والتصدير اليومي، فإن الاحتياطيهو الآخر يزداد يومياً وبشكل متواصل ومستمر بدون توقف حسب الطلب العالمي وضرورة هذه المادة في تطوير التكنولوجيا، وذلك منذ اكتشاف النفط في أواخر القرن التاسع عشر.

لقد ارتفع الاحتياطي النفطي لدول الخليج من ٥٠ مليار برميل سنة ١٩٥٠ إلى ١٢٠ مليار برميل عام ١٩٨٠، وتضاعف إلى ٦٥٠ ملياراً عام ١٩٩٠ وبلغ حوالي ٧٠٠ مليار سنة ١٩٩٥. ليصل إلى أكثر من ٨٠٠ مليار برميل في بداية ٢٠٠٠.[1] هذا الارتفاع المستمر في حجم الاحتياطيالنفطي يؤكد مجدداً تحول النظام الإقليمي الخليجي إلى مركز الثقل النفطي وكنز مالي شديد الإغراء لأصحابه وغير أصحابه ويجلب انتباه الأصدقاء والأعداء[2].

يقول محمد حسنين هيكل في كتابه " حرب الخليج ، أوهام القوة والنصر " : إن كل كنز في الدنيا يغري أطرافاً غير أصحابه، وبمقدار ما تزيد قيمة الكنز بمقدار ما يشتد الإغراء ويتحول إلى مطامع، والمطامع خطوة واحدة ويظهر التهديد، والتهديد يستدعي قوة ترده. وبما أن القوة (وبالنسبة للدولة نادرة التعداد والمتخمة بالموارد) من الخارج وليست من الداخل، مستعارة أو مستأجرة، فإن موقفها من الكنز يصبح واحداً من الحالتين: إما أن تأخذه بالكامل لنفسها وإما أن تأخذ نصيباً منه مقابل حمايته. إن كنز الشرق الأوسط والمتمثل أساساً في البترول، أصبح مجالاً مفتوحاً لسياسات التهديد

---

1 - وقد تجاوز هذا الاحتياطي ٨٠٠ مليار برميل سنة ٢٠٠٨ حسب إحصائيات ٢٠٠٨.
" Petroleum Economist "

2 - عبد الخالق عبد الله: المرجع السابق، ص ٧٣.

والحماية. فهذا الكنز لفت انتباه ومطامع إمبراطورية متعددة حصلت عليه بالكامل مباشرة[1].

ثم تنازلت درجة فأعطت جزءاً منه لأصحابه، ثم تنازلت درجة أخرى فأعطت منه لأطراف غيرها تنازعها القوة، ثم وحدت نفسها أمام مطالب من أطراف محليين تصور بعضهم أنه أولى، أو أنه أقرب أو أنه أقوى لأنه جاهز على الساحة، ولأن الآخرين حتى وإن كانوا الأقوى في المطلق، إلا أنهم بأحكام المسافات على بعد شاسع، وبالتالي فإن قدرتهم على الحماية محدودة إزاء التهديد الماثل فعلاً والواقع على الأرض ذاتها "[2].

ويقول محمد الرميحي في كتابه " النفط والعلاقات الدولية " ما زال النفط كمادة خام حيوية للبشرية يثير من النقاش في ميدان السياسة أكثر مما يثير في ميدان الاقتصاد، وتؤثر فيه العوامل السياسية بشكل أكبر وأوسع من العوامل الاقتصادية. فكمية الإنتاج النفطي وكذلك أسعاره هي قرارات سياسية بالدرجة الأولى وليس لها علاقة بميكانيكية قوانين السوق الكلاسيكية".[3]

إن نفط دول الخليج يرتبط بالسياسة ويخضع للاعتبارات الاستراتيجية ربما أكثر من النفط في أي موقع آخر. هذا النفط نتيجة غزارة احتياطياته واتساع استخداماته وظروفه الأمنية الاستثنائية وتزايد الاعتماد العالمي عليه، يجسد كل دلالات ومعاني القوة بما في ذلك دلالات النفوذ والسلطة والتأثير والقدرة على إحداث التحولات والتغيرات في سلوك الأفراد والجماعات والدول. فإذا كانت القوة، كما يقول تلكوت بارسونس تعني النفوذ والتأثير، فالنفط أكد في أكثر من مناسبة أنه يجسد أكبر قدر ممكن من النفوذ الذي يمكن تخيله على قرارات وسياسات مواقف الدول المنتجة والمستهلكة. [4]

إن القوة النفطية، وكما هو الحال بالنسبة إلى الظاهرة النفطية، هي قوة جديدة نسبياً في تفاعلها مع المعطيات الحياتية المعاصرة وفي تأثيرها في الأفراد والمجتمعات.

---

1 - انظر: محمد حسنين هيكل: " حرب الخليج: أوهام القوة والنصر "، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٤٩ – ١٥٠.

2 - نفس المرجع، ص ١٥٢.

3 - محمد الرميحي: " النفط والعلاقات الدولية – وجهة نظر عربية، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٢ "،

4 - **Talcott Parsons, « Power the social system » : Proceedings of the American Philospphical Society n p: n pb, ,1963, pp 232 – 262.**

فهي أكبر من الشركات التي كانت تدير النفط والتي لا زالت من أكبر الشركات الاحتكارية العالمية، وهي أهم من الدول التي تنتجه والتي يقل عددها يوماً بعد يوم، وهي أيضا أكثر قوة من الدول المستهلكة بما في ذلك الدول الصناعية التي أخذت تدرك الآن عمق اعتمادها، وتبعيتها للنفط دون أن تملك بدائل مقبولة ومعقولة للنفط.[1] إن النفط، وبكل المعايير المادية والمعنوية، قوة عالمية كاسحة لا يمكن تبسيطها في المجالات التقليدية للقوة كالنفوذ والتأثير والسلطة التي يتم احتكارها من قبل المؤسسات والطبقات لخدمة مصالحها أو زيادة امتيازاتها.

إذا كان للنفط كل هذا القدر من التأثير والنفوذ، فإن مركز ثقل هذا التأثير أخذ يتحول تدريجياً إلى منطقة الخليج، حيث تبدو قوة النفط أكثر وضوحاً وحضوراً من أي مكان آخر في العالم. إن النظام الإقليمي الخليجي هو كله نفط بنفط، وليس هناك من تسمية أكثر واقعية ودقة وأكثر تجسيداً للحقائق والوقائع المعاصرة من تسمية هذا النظام بالنظام النفطي[2].

لقد أصبحت الحقيقة النفطية أهم وأكبر حقيقة حياتية بالنسبة لدول الخليج. إن النفط والخليج هما الآن وجهان لحقيقة واحدة، وأصبح أحدهما شرط الآخر، كما تحول الارتباط بينهما إلى ارتباط لفظي وعضوي بحيث لا يمكن الحديث عن النفط دون أن يستدعي ذلك الحديث عن النظام الإقليمي الخليجي أو العكس. إن دول الخليج هي كما يقول خلدون النقيب " دول نفطية ريعية ". ومجتمعاته هي مجتمعات نفطية استهلاكية، واقتصادياته هي اقتصاديات نفطية معتمدة على " المورد الواحد "[3].

يقول أسامة عبد الرحمن في سياق وصفه تأثير النفط في الدول العربية في الخليج " لقد داهم النفط ببريقه وزخرفه الأقطار العربية الخليجية، فأوقع هذه الأقطار في وهم

---

1 - المرجع السابق « Hostage to fortune » :Cunningham

2 - يصف أحمد يوسف: الخليج العربي بـ " الخليج العربي النفطي "، وذلك في كتاب أحمد يوسف: " تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية، دار المستقبل، القاهرة ١٩٨٥، ص ٤٥.

3 - أسامة عبد الرحمن: " المورد الواحد والتوجه الإنفاقي السائد: مدخل لدراسة الميزانية العامة في أقطار الخليج العربية ضمن المنظور الشامل للتنمية المنشودة على صعيد هذه الأقطار وعلى صعيد الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨.

تصورت فيه أنها من ناحية قاب قوسين من التنمية أو أدنى وأنها سرعان ما تقف في مصاف الدول المتقدمة، وهو من ناحية أعطى لهذه الأقطار وزناً متضخماً في صنع القرار على الساحة الدولية والعربية، ووقع في هذا الوهم مجتمع هذه الأقطار بصفة عامة وألهاه بريق الترف النفطي".

"ولهذا انغمست هذه الأقطار في نمط استهلاكي فريد على جميع الأصعدة وليس على الصعيد الاقتصادي فقط. وفي خضم هذا النمط الاستهلاكي لم يكن هناك أي توجه مرشد لبناء القدرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية. وازداد دور الفرد تهميشاً، ولعله كان من المفروض أن يكون العامل الإيجابي الرئيسي في ضرب المثل على الممارسة المنتجة وفي توعية المجتمع والتأثير عليه لتعديل ممارساته الاستهلاكية المدمرة وتوجيه فكره وجهده للعطاء والإنتاج. ولكن يبدو أن الترف النفطي أغرى أكثر الشريحة المتعلمة فانساقت وراء زخرفه والبحث حتى عن الفتات، وربما السراب، من وراء هذا الزخرف"[1].

لاشك أن قوة النفط وخاصة نفط النظام الإقليمي الخليجي كما يسمّونه قد برزت بكل وضوح وصفاء عام ١٩٧٣ عندما اتخذت دول هذا النظام قرارها التاريخي بفرض المقاطعة النفطية على الولايات المتحدة والذي أدى بدوره إلى اتخاذ الأوبك قرار رفع أسعار النفط بنسبة ٥٠٠ بالمئة. كانت هذه القرارات وبحكم ارتباطها بالنفط قرارات ثورية وضخمة أحدثت ارتجاجات واسعة شملت كل أرجاء المعمورة.

إن النفط هو الذي حول دول النظام الإقليمي الخليجي وبقية دول الأوبك التي هي من أكثر دول العالم ضعفاً وعدم استقرار إلى دول قوية وعظيمة الشأن وربما تضاهي في قوتها المعنوية الدول العظمى. لم تعد هذه الدول دولاً ضعيفة وفقيرة وإنما تحولت وبفضل النفط إلى أهم الدول وأغناها وأكثرها محورية بالنسبة إلى اقتصاديات الدول الصناعية في الشمال[2].

---

1 - أسامة عبد الرحمن: " المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في أقطار الخليج العربية في التنمية "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص ٤٠.

2 - انظر: عبد الخالق عبد الله، المرجع السابق، ص ٨٦.

لقد أخذ الخوف من النفط يسيطر على الدول الصناعية التي حاولت بكل الوسائل المتاحة لديها والمسنودة بكل قدراتها البشرية والمادية تدارك حدوث مقاطعة نفطية جديدة. إن أبلغ دليل على قوة النفط هو هذا الخوف الدائم الذي تعيشه المجتمعات الصناعية من المفاجآت النفطية وما يمكن أن تجلبه من متاعب ومضاعفات حياتية صعبة. لا زالت هذه الدول وبعد مرور ثلاثة عقود تبدي القلق من احتمال انقطاع النفط. هذا الاحتمال يظل يطارد الدول الصناعية بشكل متواصل ومستمر وذلك باستمرار حاجتها لنفط دول الخليج. ولاشك أن الولايات المتحدة هي اليوم أكثر الدول الصناعية حاجة لهذا النفط وذلك بحكم استهلاكها غير الاعتيادي للنفط الذي يصل حد الإسراف والهدر. كل المعطيات تؤكد على استمرار حاجة الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى لنفط دول الخليج، ولا يمكن، كما يقول إدوارد كرابلز " فعل أي شيء لوقف هذه الحاجة المتزايدة "[1].

لكن الحاجة هي التي تخلق القوة، وتزايد الحاجة للنفط يعني تزايد قوة النفط. كل ذلك يزيد من قوة النفط ويرسخه سيداً وحاكماً. كل ذلك أيضاً يزيد من قوة نفط دول الخليج الذي، وخلافاً للمنطق السليم، يزداد حجمه واحتياطياته كلما ازداد إنتاجه واستهلاكه، وهو الأمر الذي تؤكده حقائق الاحتياط والاستهلاك النفطي العالمي.

يبقى السؤال المطروح هو: كيف يمكن للاحتياطي النفطي العالمي مواكبة الاستهلاك النفطي المتزايد ؟ كيف يتم تلبية حاجات الدول العظمى المستهلكة بصفة مستمرة لهذه المادة الحيوية ؟ ربما تكون الاحتياطيات الروسية قادرة على تلبية جزء من هذا الاستهلاك. مع العلم أن النفط الروسي لا زال يعاني عدم الاستقرار بعد انهيار المعسكر الشيوعي وعدم الاستثمارات الضخمة. وهو في أحسن الأحوال غير مؤكد.

أما الاحتياطيات الأمريكية، فلم تعد تلبي حتى الاستهلاك المحلي ذاته. فلربما احتياطيات كندا والمكسيك قد تغطي ما تبقى من الاستيراد القريب ؟

حسب الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، كل الخبراء متفقون على أنه ليس هناك من نفط قادر على مواكبة الارتفاع المتواصل في الطلب ومواجهة الاستهلاك العالمي

---

1 - **Edward N. Krapels : « The Commanding Heights International Oil in a Changed World», International Affairs, n° 69, 1993, p 86.**

سوى نفط منطقة الخليج الغنية بثرواتها الطاقوية. وسنشير إلى بعض الجداول حول وضع الاحتياطي لدول الخليج مع الوضع الاستهلاكي العالمي فيما يلي، وكل أنظار العالم تتجه لاسيما في وقتنا الحاضر إلى هذا النفط والاحتياطيات الضخمة لدول الخليج رغم تزايد الطلب (مع الاستهلاك القوي للصين والهند اللذين دخلا الميدان بقوة) ورغم الزيادة المستمرة في سعر البرميل حيث تجاوز سقف ١٠٠ دولار ونحن بصدد تحرير هذا البحث.

وما هو إذن حال النفط في المناطق الإفريقية وفي أمريكا اللاتينية؟ هذا ما سنراه في المطلبين اللاحقين ؟

المطلب الثاني: في المناطق الإفريقية

أكدت الدراسات والتقارير والإحصائيات أن الولايات المتحدة تحتاج عبر شركاتها النفطية إلى تأمين احتياجاتها من الطاقة كهدف استراتيجي، وبعد ما كشفت الإدارة الأمريكية في البيت الأبيض عن استراتيجية جديدة قائمة على تأصيل مبدأ الهجوم الوقائي والتدخل السريع في المناطق الاستراتيجية، سعت الولايات المتحدة إلى تأمين احتياجاتها من الطاقة في المناطق والدول الأخرى غير الخليج العربي وهذا ما كشفه تقرير " المجموعة الوطنية لتطوير سياسة الطاقة " National Energy Policy Development Group " والذي نشر في ١٧ مايو من عام ٢٠٠١ حيث أكد تزايد حاجات الولايات المتحدة من النفط خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة. فالاستهلاك الإجمالي يتزايد مما سيحتم على الولايات المتحدة أن تستورد ما قدره ٦٠% من النفط العالمي لعام ٢٠٢٠ زيادة عما تستورده اليوم ليرتفع بذلك من ١٠,٤ مليون برميل يومياً إلى ١٦,٧ مليون برميل.[1]

ومن أجل تلبية حاجات واشنطن من النفط نصح تقرير الولايات المتحدة بالتركيز على هدفين: أولهما زيادة الواردات النفطية من دول الخليج التي تمتلك ثلثي ($\frac{2}{3}$) الإحتياطي النفطي العالمي.

---

1 - لمزيد من المعلومات، راجع: إيان رتليدج: " العطش إلى النفط – ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي ". الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢٧ – ٣٠.

أما الهدف الثاني فهو " تنويع " الواردات النفطية، وكانت أفريقيا على رأس المناطق التي حددها التقرير مطالباً الإدارة الأمريكية بتأمين المناطق الاستراتيجية فيها. ويلفت المحللون إلى سبب آخر، إذ أن نسبة الكبريت المنخفضة، والتي يتميز بها النفط الإفريقي، تقلل من تكلفة عملية التكرير، كما أن وجود معظمه في البحر، يقلل من احتمالات حدوث احتكاكات ما بين شركات النفط والسكان المحليّين، ويوفر بيئة أكثر أمناً لعمليات التنقيب والشحن، وتبعدها عن أي اضطرابات على البر. والسيطرة الأمريكية على نفط أفريقيا، تفتح أسواقاً جديدة للمنتجات الأمريكية في دول القارة السمراء، خاصة وأن التقرير الأخير لوزارة التجارة الأمريكية، كشف عن أن نصيب الولايات المتحدة من السوق الإفريقية لا يزيد عن ٧,٦% مقارنة بـ ٣٠% لدول الاتحاد الأوروبي. وتعاني واشنطن من عجز كبير في الميزان التجاري مع إفريقيا، حيث بلغت وارداتها من إفريقيا ١٥,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠١.[1]

يقول جان كريستوف سرفان[2] : " إن الولايات المتحدة تخوض معركة أخرى على الأهمية الاستراتيجية للحرب التي تخوضها في العراق عبر استهدافها للنفط الإفريقي، جنوب الصحراء، مما يؤكده كذلك تصريح ولتر كانشتاينر (WalterKINSRIZER)[3] والذي اعتبر أن نفط القارة السمراء بات يشكل مصلحة قومية استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة. وها هو أد رويس (Ed RUIS) السيناتور الجمهوري الواسع النفوذ عن ولاية كاليفورنيا ورئيس اللجنة الفرعية التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب يصرح بأنه " بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، يجب التفاعل في موضوع البترول الإفريقي على أنه أولوية بالنسبة للأمن القومي ". ولم يتبق أمام الكونغرس والبيت الأبيض إلا تشريع هذه الاستراتيجية وفي انتظار ذلك يبدو أن هذا التطور يتعزز عبر العديد من التدخلات السرية وإنما ذات المغزى، في العديد من الدول المنتجة للنفط وخصوصاً ما قدم من دعم لمفاوضات السلام في السودان في أوائل العام ٢٠٠٢، وحض نيجيريا على الانسحاب من منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEP).

---

1 - انظر المخطط الأمريكي للسيطرة على النفط الإفريقي : WWW.Islamicnews.net. net (30.04. 2008)

2 - مجلة العالم الدبلوماسي الفرنسي Le Monde Diplomatique.

3 - مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية.

ومن جهة أخرى قام كولن باول (Colin POWEL) في العام ٢٠٠٢، بزيارة تاريخية للغابون، هي الأولى لوزير خارجية أمريكي، في حين أن الرئيس جورج بوش الابن، وفي مبادرة لا تقل رمزية، قد دعا في ١٣ سبتمبر عام ٢٠٠٢، عشرة رؤساء دول من إفريقيا الوسطى إلى حفل إفطار. وأخيراً قام مسؤول رفيع في القيادة العسكرية الأمريكية في أوروبا هو الجنرال كارلتون لوفورد (Carlton LEFORD) بزيارة إلى كل من ساوتومي وبرانسيب (Sao Tomey y Principe) في يوليو عام ٢٠٠٢ من أجل دراسة مسألة أمن العاملين في مجال النفط في خليج غينيا وكذلك لدراسة إمكانية إنشاء مركز فرعي للقيادة العسكرية الأمريكية فيهما على غرار المركز القائم في كوريا الجنوبية[1].

فمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قدّر مجمل احتياطي القارة النفطي بـ ٨٠ مليار برميل أي ما نسبته ٨% من الاحتياطي العالمي الخام. وبحسب دراسة السوق التي أجراها " مجلس الدراسات الوطنية " الأمريكي، فسيكون في إمكان الولايات المتحدة أن تستورد من الآن وحتى العام ٢٠١٥ ما نسبته ٢٥% من نفطها من الصحراء الإفريقية وذلك مقابل ١٦% في الوقت الحالي. وقد باتت إفريقيا السوداء، بعدما زاد إنتاجها على أربعة ملايين برميل يومياً، تنتج مقدار ما تنتجه إيران وفنزويلا والمكسيك مجتمعة، ففي عشر سنين زاد إنتاجها بنسبة ٣٦% مقابل ١٦% لباقي القارات. فالسودان التي بدأت تصدير نفطها قبل ثلاثة أعوام، تستخرج يومياً ١٨٦٠٠٠ برميل، فيما ستزيد نيجيريا، الدولة الإفريقية الأولى في تصدير النفط الخام إنتاجها ما بين ٢,٢ و٣ ملايين برميل يومياً لعام ٢٠٠٧، قبل أن ترفعه إلى ٤,٤٢ مليون برميل في العام ٢٠٢٠، حيث من الممكن أن تتجاوز إيران.

أما أنغولا، المصدر الثاني في القارة والتي خرجت في ربيع العام ٢٠٠٢ من حرب أهلية دامت خمسة عشر عاماً، فيتوقع من الآن وحتى الموعد نفسه أن تضاعف إنتاجها ليصبح ٣,٢٨ ملايين برميل، وخلال هذه الفسحة من الزمن فإن غينيا الاستوائية التي تمتلك الآن أكبر عدد من الرُّخص المتداولة للتنقيب عن النفط (إلى جانب أنغولا) ستسمح لها مياهها

1 - المخطط الأمريكي للسيطرة على النفط الإفريقي، نفس المرجع.

الإقليمية بأن تصبح من الآن وحتى العام ٢٠٢٠ المصدر الثالث في إفريقيا للنفط الخام (متقدمة على الكونغو والغابون) عبر إنتاجها ٧٤٠٠٠٠ برميل يومياً.

كما أن لحقول النفط الإفريقية الواعدة منافع سياسية أكيدة. فمن جهة إن جميع الدول الإفريقية، باستثناء ناجيريا، لا تنتمي إلى "منظمة الدول المصدرة للنفط"، (أوبك)، التي تسعى أمريكا، في التزامها خطة استراتيجية طويلة الأمد، إلى إضعافها عبر حرمانها انضمام بعض الدول الصاعدة إليها ". ومن جهة أخرى فإن هذه الإحتياطيات النفطية، بحسب ما يؤكد السيد روبرت موريف، مستشار وزارة الخارجية للشؤون الإفريقية، هي في شكل أساسي من نوع " عمليات الحفر البحرية (Off-Shore)، وتبقى في منأى عن أي اضطرابات سياسية أو اجتماعية محتملة. فالتَّوتُّرات السياسية أو أي نوع آخر من موضوعات النزاع نادراً ما تتخذ بعدا إقليمياً أو إيديولوجياً قد يفضي إلى عملية حظر جديدة ". وسيصبح خليج غينيا، وفيه احتياطي نفطي يبلغ ٢٤ مليار برميل، القطب العالمي الأول في إنتاج النفط بعيداً جداً خارج الحدود. وأخيرا فإن احتياطيات القارة متصلة مباشرة بالساحل الشرقي للولايات المتحدة، ما عدا الحقول السودانية، في انتظار إنجاز خط أنابيب " تشاد – كاميرون" الذي سيضخ ٢٥٠٠٠٠ برميل من النفط يومياً في اتجاه الأطلسي. ففي نص نشرته في تموز / يوليو عام ٢٠٠٢، ذكرت جمعية الدراسات الكنيسية لمنطقة إفريقيا الوسطى (Acerac) بـ "التواطؤ القائم بين الشركات النفطية والسياسيين في المنطقة "كما بالطريقة التي " تستخدم بها العائدات النفطية من أجل حماية الأنظمة الحاكمة ".[1]

وفيما يلي، نعطي نظرة شاملة ومفصلة عن المناطق الرئيسية حيث يوجد النفط بصفة تجارية معتبرة في إفريقيا ما تحت الصحراء[2].

---

1 - انظر: المخطط الأمريكي للسيطرة على النفط الإفريقي، مرجع سابق.

2 - المصطلح المستعمل في العالم الغربي وخاصة الأمريكي لإفريقيا يخص إفريقيا جنوب الصحراء، الصحراء الجزائرية والليبية، فكل ما هو في الشمال، يدخل عندهم في خانة الدول العربية والشرق الأوسط.

١ـ النفط في نيجيريا :

نيجيريا هي المنتج الأول للنفط في إفريقيا بحصة الأسد، إذ تستحوذ الشركات الأمريكية على أكثر من ٧,٤ مليار دولار من الاستثمارات في القطاع النفطي في نيجيريا، التي تنتج نحو ٢ مليون برميل يومياً، يتوجه نصفها إلى الولايات المتحدة، وبذلك تحتل هذه البلاد المركز الخامس في قائمة الدول المصدرة لأمريكا. وتخطط واشنطن لرفع صادراتها من النفط النيجيري إلى ١,٤ مليون برميل يومياً، ولذا فإنها تضغط على الحكومة النيجيرية للانسحاب من عضوية منظمة الأوبك، والتي تخصص لها حصة إنتاج تقدر بـ ١,٧ مليون برميل يومياً، وهو ما يسبب خسائر مالية لشركات النفط تتجاوز المليار دولار سنوياً.

ورغم أن نيجيريا تتجاوز فعلياً الحصة المقررة لها من الأوبك بأكثر من ٣٠٠ ألف برميل يومياً، إلا أنها رفضت الرضوخ للمطالب الأمريكية، وكشف وزير الإعلام النيجيري عن حقيقة الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة على بلاده، مؤكداً أن نيجيريا تعلم أين تقع مصالحها، ولذلك فإنها لا تنوي الإنسحاب من الأوبك.

وقد لعبت الشركات الأمريكية دوراً في احتواء الاضطرابات الطائفية التي نشبت في الشمال النيجيري في السنوات الماضية وذلك من أجل الحفاظ على مصالحها النفطية، كما أن الإدارة الأمريكية ضاعفت من مساعداتها لهذا البلد من ١٠ إلى ٤٠ مليون دولار ما بين مساعدات اقتصادية وفنية وعسكرية. كما أنها دعمت بقوة سيطرة هذه الدولة على المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، محاولة في ذلك الاستفادة من تلك الدولة المحورية في غرب إفريقيا عن فلك النفوذ الفرنسي.

وتضرب مجلة " تايم " الأمريكية مثالاً على ذلك " بنيجيريا التي صدرت ما قيمته ٣٢٠ مليار دولار من النفط الخام العالي الجودة خلال السنوات الـ ٣٠ الماضية ولكنها لم تفعل شيئاً للشعب باستثناء بعض الطرق وملاعب كرة القدم التي باتت بالية وبحاجة إلى ترميم ".

ومن جهة أخرى يلعب الدعم العسكري دوراً مهماً في حماية المقدرات النفطية النيجيرية، حيث تؤكد التقارير والدراسات أن هذه الدولة تعتمد على الولايات المتحدة وبريطانيا، في تسليحها للحفاظ على نفطها، وهو ما جعل الولايات المتحدة تقلق من

الحكم العسكري لنيجيريا، ووجود بعض القلاقل، التي اقتربت من الحقول النفطية. فعلى الرغم من أن نيجيريا بلد نفطي معتبر، إلاّ أنها تعاني من أزمة عدم توافر الوقود منذ عام ١٩٩٤ إثر إلغاء نتائج الانتخابات الرئاسية التي كان مرشح رجل الأعمال النيجيري (مسعود أبجولا)، الأمر الذي أدى إلى إضراب العمال في المناجم البترولية لمدة عام تضامناً مع رجل الأعمال النيجيري، مما اضطر الحكومة النيجيرية إلى استيراد النفط من الخارج وتعطيل معامل التكرير منذ عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٠. وهو ما تسبب في مقتل ٢٠ ألف نيجيري على مدار ٦ سنوات فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط ومشتقاته ٢٤% وتزايد في تجارة تهريب النفط وبيعه في السوق السوداء وهو ما أدّى بالإدارة الأمريكية إلى إرسال قوات أمريكية من مختلف التخصصات إلى نيجيريا وذلك منذ مطلع أفريل من العام ٢٠٠١.

٢ـ النفط في أنغولا :

يرى المراقبون في أن " أنغولا" مثال صارخ على التحول الأمريكي نحو إفريقيا للسيطرة على منابع نفطها، وهي أيضاً الميدان الجديد للمخططات الأمريكية حيز التنفيذ. فبعد ٢٥ عاماً من دعم الولايات المتحدة للحروب الأهلية التي مزقت تلك الدولة الفقيرة التي تحوى في باطن أراضيها ٧٠% من الألماس العالمي، والتجاهل حتى عن إثارتها على المستوى الدولي تحولت مؤخراً إلى نقطة تصارع من جانب شركات النفط العالمية والأمريكية على وجه الخصوص، حيث سال " لعاب " الشركات الأمريكية بعد أن تضاعف إنتاج أنغولا من النفط ليصل إلى ٧٥٠ ألف برميل يومياً، محتلة المركز الثاني أفريقياً بعد نيجيريا.

وتصدر أنغولا نحو ٤٠% من إنتاجها للولايات المتحدة (٣٣٠ ألف برميل)، لتصبح ثامن مزود لواشنطن بالنفط الخام على مستوى العالم.

ويمثل النفط حوالي ٨٠% من صادرات أنغولا، ويعتبره الخبراء الداعم الرئيسي لأي نهضة اقتصادية مستقبلية في أنغولا. وكانت شركات النفط الأمريكية قررت وتعهدت أن ما قيمته من آبار هذا البلد ١٧ مليار دولار في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤، بهدف الوصول بالإنتاج الأنغولي من النفط إلى ٣,٢ مليون برميل يومياً، خاصة وأن الاكتشافات النفطية الأخيرة أمام سواحل أنغولا والتي وصلت لأكثر من ٢٠ حقلاً عملاقاً، تبشر

بوجود احتياطيات نفطية ضخمة، وهو ما سيحول هذه الدولة إلى واحد من اللاعبين الرئيسيين في سوق النفط العالمي.

وفي أنغولا، حيث سيطرت شركة " شوفرون " الأمريكية على ٧٥ % اختلس " الفوتونغو" ، وهم مجموعة من السماسرة المقربين من السلطة وشركات النفط، نحو ٣٠% من الأرباح النفطية في العام ٢٠٠١، كما رصد تقرير لصندوق النقد ضياع ٤ مليارات دولار من الموازنة الأنغولية خلال السنوات الخمس الماضية.[1]

٣ـ في غينيا الإستوائية :

تلخص غينيا الاستوائية بشكل فاضح التوجه الأمريكي الجديد عبر الشركات النفطية بالاعتماد على النفط الإفريقي ضمن استراتيجيتها الجديدة في تنويع مصادر النفط والسيطرة على منابعه. وتعتبر غينيا الاستوائية أصغر البلدان المنتجة للنفط في إفريقيا، ولذلك تسمى " الكويت الإفريقية"، فقد زاد إنتاجها من النفط الخام بنسبة ٧٠% في العام ٢٠٠١ وتملك احتياطياً يقدر بملياري برميل. وعليه أسرعت الولايات المتحدة وفق استراتيجيتها الجديدة لإعادة فتح سفارتها في غينيا الاستوائية بعد أن تم إغلاقها في عهد الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون لأسباب تتعلق بالموازنة ورغم ملف غينيا الاستوائية لانتهاك حقوق الإنسان، إلا أن الولايات المتحدة تغاضت عنه في مقابل مصالحها النفطية.[2]

كما أن لديها حقولاً خارج الحدود في المياه الإقليمية (Off-Shore) ستحصل في المستقبل على كميات كبيرة من النفط أعظمها يصدر إلى الولايات المتحدة، خاصة وأنها في المحيط الأطلسي مقابل الشواطئ الأمريكية.

٤ـ في الغابون :

يعتبر الغابون ثالث منتج للنفط في إفريقيا، إنه يُعدُّ من المنتجين القدامى، وقد شهد إنتاجها تراجعاً كبيراً في السنوات الأخيرة، ليقف عند حدود ٣٠٠ ألف برميل يومياً، تصدر منه ٤٤% للولايات المتحدة. ولقد تلقت صناعة الغابون النفطية دعماً من شركة " أميراداهيس " الأمريكية في السنوات الأولى من هذا القرن والتي نجحت في بدء الإنتاج

---

1 - لمزيد من التفاصيل: انظر: المخطط الأمريكي للسيطرة على النفط الإفريقي، مرجع سابق.

2 - انظر: (٣٠/٠٤/٢٠٠٨) WWW.islamicnews.net

في حقل أنورا بطاقة ٢٠ ألف برميل يومياً، هذا بالإضافة إلى الشركات النفطية الأمريكية الصغيرة مثل سانتا في (SANTA-FE) وأونوكال (ONACAL)، وماراثون (MARATHON).[1]

المطلب الثالث: في أمريكا اللاتينية

بقدر ما تتمتع به بعض المناطق الجيوستراتيجية في العالم من مجالات حيوية مهمة جداً كالخليج العربي، وبحر قزوين، والباسيفيك، والبحر الأحمر... كذلك تتمتع منطقة البحر الكاريبي بمجالها الحيوي أيضاً نظراً لما تمثله من الثروات الاقتصادية والاستراتيجية القارية. فهي مفتاح الوصل بين القارتين الأمريكيتين: الشمالية والجنوبية. وتعد فنزويلا في مقدمة بلدان أمريكا اللاتينية ويحكمها موقع جيوستراتيجي مهم وله خصائصه الاقتصادية العليا.. وأنه عالم غريب جداً يجمع جملة هائلة من التناقضات بسبب اتساع التنوعات السكانية والاجتماعية والاقتصادية. ذلك العالم الذي ينأى وحده منذ مئات السنين وهو يتقلب بأنظمته السياسية ويتباين في شمالي أمريكا اللاتينية بموارده الاقتصادية. لقد اندفع نحو القرن الواحد والعشرين بعد أن عاش حياته في القرن العشرين بين تفاقم تلك التناقضات: سلم وصراعات، غنى جنوني وفقر وحشي، قوة الإمكانات وأزمة الهوية والانتماءات، انقلابات متعددة ومعضلة الحكومات، الاستقلالات الوطنية ومؤامرات الاستعمار، تحقق المهاجرين وألوان الثقافات... إلخ[2].

١ ـ النفط في فنزويلا:

لعل فنزويلا نموذج حيوي لكل تلك التناقضات الصارخة التي اجتمعت في أمريكا الوسطى والجنوبية، ولكن أجيال اليوم لا تعرف عن هذا العالم إلا أبطال كرة القدم اللامعين، والبن، وقصب السكر، وتجارة الموز.

والسؤال المطروح اليوم، هل ستعمل فنزويلا على الاستفادة من مواردها النفطية في تأسيس تكتل جديد يسعى للبروز مع التكامل الدولي الذي تفرضه العولمة الاقتصادية؟!

---

1 - انظر: المخطط الأمريكي، مرجع سابق.

2 - جريدة الزمان. العدد ١٤٢٧، التاريخ ٨ – ٩ / ٠١ / ٢٠٠٨، لندن.

الحقيقة أن عالم أمريكا اللاتينية بحاجة ماسة إلى تكتل اقتصادي موحد يتوجه للعمل رفقة تكتلات اقتصادية عولمية كبرى كالآسيان (ASEAN) في آسيا الشرقية، والنافتا (NAFTA) في أمريكا الشمالية، والاتحاد الأوروبي (European Union) في القارة الأوروبية.. إن أي تكتل عولمي لا يمكنه أن يتحقق من دون استقرار أمني وسياسي يشمل كل المحيط الإقليمي.. وهذا ما يحتاجه إقليم الشرق الأوسط والخليج العربي بالذات أيضاً من أجل تأسيس كتلته العولمية هو الآخر.

وقد أثارت تصريحات الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز الإدارة الأمريكية التي سحبت سفيرها من كاراكاس عدة مرات ورفضت الاجتماع به، لما كان لشافيز من مواقف ناشطة معتبرة في منظمة الأوبك من أجل تحسين أسعار النفط حيث تعد فنزويلا رابع مصدر للنفط في العالم وثالث مصدر للولايات المتحدة.. فضلاً عن زيارات شافيز لكل من عراق صدام حسين وليبيا وإيران ومحاولاته تغيير الاتفاقات الموقعة منذ عقود طويلة والتي فيها إجحاف واضح للاقتصاد الفنزويلي مع الشركات الأجنبية والأمريكية خاصّة.

وتقع فنزويلا في شمال قارة أمريكا اللاتينية، وهي تجاور كلاً من كولومبيا والبرازيل وغيانا وتطل على البحر الكاريبي. وتبلغ مساحتها ٩١٢٠٠٠ كم٢ ويتراوح عدد سكانها بين ٢٢ –٢٤ مليون نسمة. يقوم اقتصادها على النفط وزراعة البن، والكاكاو، وتربية الماشية. وعاشت على امتداد عشرين سنة من القرن العشرين ١٩٤٥ – ١٩٤٨ و ١٩٥٩ – ١٩٦٤ فترات من الإصلاحات المدنية مع تغيرات اقتصادية واجتماعية وخصوصاً من خلال خطط التحديث Modernization من قبل القوى الديمقراطية وقوى أخرى[1].

تحتل فنزويلا منزلة متميزة داخل أوبك، فهي تمتلك من احتياطيات النفط المؤكد في نهاية ٢٠٠١ نحو ٧٨ مليار برميل، أو ما يعادل ٧,٤% من الإحتياطيات العالمية، وهي بذلك تحتل المرتبة السادسة بعد السعودية، والعراق، والإمارات، والكويت، وإيران. وبالإضافة لذلك تمتلك فنزويلا احتياطيات هائلة من الزيت الفائق الكثافة Extra

1 - نفس المرجع، انظر كذلك : **WWWazzaman.com/azz/articles (07/02/ 2003) LONDON.**

Heavy (أقل من درجة ١٠ API) الذي يوجد في حزام أورينكو Orinoco Belt وتقدر احتياطياته بنحو ٢٧٠ مليار برميل وإن كانت اقتصادياته حالياً لا تسمح باستخلاص أكثر من ٧% منها وبتكلفة مرتفعة. ولذلك استقر الرأي داخل أوبك على استبعاد إنتاج الخام الفائق الكثافة من الحصة المعتمدة لفنزويلا.

بذلك تعتبر فنزويلا واحدة من الدول الست التي سيكون بمقدورها تزويد العالم بما يقرب من نصف احتياجاته من النفط بحلول عام ٢٠٢٠ وبعد أن تكون احتياطيات الكثير من الدول المنتجة للنفط قد بدأت مرحلة النضوب الطبيعي وصار إنتاجها عاجزاً عن مواكبة الطلب العالمي المتزايد على النفط.

وعلى مدى السنوات الخمس ١٩٩٦ – ٢٠٠٠ بلغت صادرات فنزويلا البترولية نحو ٣,٣٥ ملايين ب/ي في المتوسط موزعة بين ٢,٠٧ مليون ب/ي زيت خام و١,٢٧ مليون ب/ي منتجات مكررة بنسبة ٣٨% من إجمالي الصادرات.

وكل هذه الأرقام جعلت الولايات المتحدة هي السوق الأساسي والرئيسي للنفط الفنزويلي والأقرب إليها رغم ارتفاع تكلفة استخراجه عن الخليج العربي من ٥ إلى ٧ دولارات للبرميل الواحد ، وبالتالي فإن الزيت الفنزويلي عالي الكثافة – أحد الدعائم الرئيسة التي تعتمد عليها الولايات المتحدة حالياً في وارداتها من النفط.

ويتجه من تلك الصادرات إلى أسواق الولايات المتحدة، التي تعتبر أهم أسواقها نحو ١,٢ مليون ب/ي كمتوسط للسنوات الخمس موزعة بين ٨١٠ ألف ب/ي زيت خام و٣٨٠ ألف ب/ي منتجات مكررة، وذلك فضلاً عن وجود شركة توزيع فنزويلية يقع مقرها الرئيسي داخل الولايات المتحدة وهي شركة Citgo. وإذ يتصف أغلب الزيت الفنزويلي بالكثافة العالية ، فإن معظمه يكرر في المصافي الأمريكية الواقعة في الخليج الأمريكي الذي يبعد عن موانئ فنزويلا بمسافة تقطعها الناقلات في خمسة أيام فقط بالمقارنة مع نفط الخليج العربي الذي يصل إلى الشواطئ الأمريكية في مدّة لا تقل عن ٤٥ يوماً.

بدأ إنتاج النفط في أوائل عقد العشرينات من القرن الماضي في حوض بوليفار الساحلي العملاق، وعلى الرغم من مضي نحو ٨٠ عاماً فإن إنتاج هذا الحوض ما زال

يمثل نحو نصف الإنتاج النفطي في فنزويلا، وقد صدر أول قانون للبترول في فنزويلا عام ١٩٤٣ ثُم عُدّل عام ١٩٦٧ لكي يشمل أول شركة بترول وطنية[1].

وقد ظلت فنزويلا منذ الثمانينات، وبخاصة عقب إبرام " اتفاقية نافتا " بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، تحاول استرضاء هذه الدول وخاصة الولايات المتحدة لكي تحتفظ بنصيب مناسب في إمداد هذه الأخيرة بما تستورده من النفط سواء أكان في صورة زيت خام أو في صورة منتجات مكررة. وكانت فنزويلا فيما قبل تبنّت سياسة أدّت إلى فتح قطاع النفط للاستثمارات الأجنبية Apertura Petrolera، وخاصة الأمريكية قبل أن تتغير هذه السياسة تماماً مع مجيء الرئيس هوغو شافيز المعارض لسياسة البيت الأبيض.

وبعد هذه الأرقام التي تؤكد بكارة النفط الفنزويلي حيث بدأت المخططات الأمريكية بدعم التمرد في فنزويلا خاصة وأنها لا ترضى أن يجلس هوغو شافيز المعارض لسياستها على بحيرة النفط الفنزويلي. وعليه اتهم الرئيس شافيز الحكومة الأمريكية يوم ٦ مارس ٢٠٠٤ بدعم المحاولات الانقلابية في فنزويلا.

٢ـ النفط في كولومبيا :

أعلنت شركة " أكوبترول " الوطنية الكولومبية مؤخراً عن اكتشاف حقل نفطي كبير قد يكون الأكبر في تاريخ كولومبيا في الآونة الأخيرة ويحتوي هذا الحقل على ٢٠٠ مليون برميل.

وقد أعلن رئيس الشركة إيساك بانوفيتش أن هذه الاحتياطيات قد اكتشفت على عمق ٧,٣ كلم في أعقاب عمليات حفر جديدة في بئر جبل طارق الذي تخلت عنه في مايو ٢٠٠٢ شركة أوكسيدنال بتروليوم (أوكسي) الأمريكية بالقرب من ساموري في جنوب ولاية نورث سانتاندر التي تبعد ٣٠٠ كلم شمال شرق بوغوتا.

وقد جلبت هذه الاحتياطيات أطماع الإدارة الأمريكية التي لها مصالح حيوية في كولومبيا وهو ما جعل المساعدات الأمريكية تتدفق على كولومبيا تحت ستار محاربة تجارة المخدرات وزراعتها، ومحاربة المتمردين، بما فيهم عصابة مخدرات مدلين

1 - انظر: إنشاء الشركات النفطية الوطنية (الفصل الثالث – المبحث الأول)، من دراستنا هذه.

MEDELINE حيث أعلن الحرب عليها وعلى قائدها بابلو إسكوبار (PABLO ESCOBAR).

وقد نشرت الولايات المتحدة قوات في شرق كولومبيا في منطقة غنية بالنفط تعتبر معقلاً " للمتمردين الماركسيين " ، كما كانت تصفهم آنذاك، محاولة في الحقيقة بسط يدها على نفط المنطقة تحت ذريعة محاربة الإرهاب والعصابات المسلحة.

وبدأت القوات الخاصة الأمريكية تدريب القوات الكولومبية على تقنيات مواجهة التمرد في مقاطعة أروكا لتصفية هذه العصابات وتنقية الميدان بغية السيطرة على ثرواتها النفطية.

ويحاول الجيش الكولومبي حماية أنبوب نفط هوجم ٢٠٠ مرة خلال السنتين الأخيرتين فقط. وتلك هي المرة الأولى التي يتدخّل فيها الجيش الأمريكي بهذه الطريقة المباشرة في الحرب الأهلية الممتدة منذ ٣٩ سنة.

وتأتي هذه الخطوات التي يعتبرها البعض هامة بسبب العدوان على العراق وبعد العاصفة التي تتعرض لها فنزويلا. وكل هذا زاد من الأهمية الاستراتيجية لنفط كولومبيا للولايات المتحدة، والتي تعتبر الدولة العاشرة بين الدول التي تمول الولايات المتحدة بالنفط.

وأهم المساعدات التي حصلت عليها كولومبيا مؤخراً تلك التي تقدمها الولايات المتحدة لحماية أنبوب نفط كانو ليمون الذي يبلغ طوله ٧٨٠ كيلومتراً تأتي في إطار معونة أمريكية إلى كولومبيا مقدارها ٩٨ مليون دولار.[1]

علاوة على ما تسميه واشنطن محاربة تجارة المخدرات، أضافت هدفين آخرين إلى برنامج الدعم العسكري الأمريكي فيها، وهما محاربة " العنف السياسي " و" الإرهاب " الذي تلجأ إليه الميلشيات وحماية أنابيب النفط التي تنقل النفط من الآبار الداخلية إلى المصافي الواقعة على الساحل. ومن أجل تمويل هاتين الأولويتين الطارئتين، طلبت إدارة بوش الابن من الكونغرس أن يوافق على زيادة حجم المساعدة العسكرية لبوغوتا. ومنها ١٠٠ مليون دولار مخصصة تحديداً لحماية أنابيب النفط.

1- انظر: " المخطط الأمريكي للسيطرة على النفط في أمريكا اللاتينية " **WWW.Islamicnews.net (30/04/2008)**

فأياً تكن النيات السياسية، فإن الأولويات الثلاث هذه لدى الحكومة في مجال الأمن الدولي، أي تطوير القدرات العسكرية والتفتيش عن مصادر جديدة للنفط، قد اندمجت لتشكل هدفاً استراتيجياً واحداً. والطريقة الوحيدة لوصف هذه النزعة الشاملة بالتحديد في الاستراتيجية الأمريكية هي في الحقيقة أنها تشكل هدفاً أحادياً يمكن تلخيصه بأنه " الحرب من أجل فرض الهيمنة الأمريكية وتأمين منابع النفط عن طريق الشركات النفطية الأمريكية التي تخدم مصالح حكومة الولايات المتحدة[1].

٣ـ في المكسيك :

تحتوي المكسيك التي تنتمي لكتلة أمريكا الوسطى على أكبر مخزون نفطي في القارة الأمريكية، حيث يقدر المخزون المؤكد بنحو ٢٠ – ٤٠ مليار برميل، والمحتمل ٣٧ ملياراً، بينما يعتقد أن لديها مخزوناً كامناً طويل الأمد يقدر بنحو ١٢٠ – ١٥٠ مليار برميل، وإذا ما صحت هذه التقديرات، فإن هذا يضعها في المرتبة الثالثة بعد الخليج وقزوين على المدى البعيد، وهناك اعتقاد بأن المكسيك لا تنشر أرقام مخزونها الحقيقي حيث يعتقد البعض بأن الأرقام المذكورة أعلاه مبالغ فيها، بينما يرى البعض عكس ذلك.[2]

٤ـ في البرازيل وغيرها :

هناك كميات قليلة من النفط وكميات أكبر من الغاز في البرازيل ولكنها تستورد نحو ثلث ($\frac{1}{3}$) احتياجاتها، وكذلك في الإكوادور، كما يشار إلى استخراج الغاز في بوليفيا والبيرو، حيث توجد الكثير من الشركات النفطية العظمى والمستقلة لغرض التنقيب وصناعة النفط.

ومهما يكن من أمر، يمكننا استخلاص هذا الموضوع في هذه المنطقة بالذات بما أورده الكاتب الصحفي محمد حسنين هيكل في مقاله " مهمة تفتيش في الضمير الأمريكي : " لم يكن مستغربا أن تكون مقدمة الظهور الأمريكي مع مطلع القرن العشرين رجالاً من طراز "مورجان " وهو من أسرة اعتمدت ثروتها في الأصل على جد من

---

1 - نفس المرجع.

2 - نفس المرجع.

كبار القراصنة خبأ كنزه في إحدى جزر البحر الكاريبي ثم ترك لأسرته خريطة تدل على موقعه، وعندما تمكن الورثة من فك الرموز – أصبح الكنز في العصر الحديث أهم أصول واحد من أكبر البنوك الأمريكية. ونفس الطراز من الرجال تكرر في " جون روكفللر " فقد تحصل على غنى أسطوري من إبادة قبائل بأكملها في " فنزويلا" كي يفسح المجال لحقول بترول تأكد له وجودها وصمم على امتلاكها، واستحق أن يوصف بأنه أسال دماء على سطح فنزويلا بأكثر مما استخرج من عمق آبارها نفطاً "[1].

ولكن على أثر نهضة الروح الوطنية في أمريكا اللاتينية وخصوصاً بعد سابقة تأميم نفط دولة المكسيك عام ١٩٣٨، وتحت تأثير حوادث الحرب العالمية الثانية، أصدرت حكومة فنزويلا عام ١٩٤٣ قانوناً ينظم صناعة البترول في البلاد، وقد ظل هذا القانون يحكم العلاقة بين الشركات المستثمرة بتكرير جزء من الزيت الخام في فنزويلا نفسها.[2]

وتدعو خطة إدارة بوش إلى زيادة أساسية في واردات النفط الأمريكية من المكسيك والبرازيل، ودول الأنديز. فالولايات المتحدة تأتي أصلاً بحصة كبيرة من نفطها المستورد من أمريكا اللاتينية – فنزويلا هي الآن ثالث أكبر مزود للنفط للولايات المتحدة (بعد كندا والسعودية)، والمكسيك هي رابع أكبر مزود، وكولومبيا هي السابع – وتأمل واشنطن أن يزداد اعتمادها على هذه المنطقة مستقبلاً لقربها من شواطئ وحدود الولايات المتحدة.

ويشدد المسؤولون الأمريكيون في تقديمهم هذه الخطط إلى حكومات المنطقة على رغبتهم في إقامة إطار للتعاون المشترك لتنمية إنتاج الطاقة. وقال مسؤول أمريكي رفيع المستوي في المؤتمر الوزاري الخامس للطاقة في النصف الغربي للكرة الأرضية في مكسيكو في ١٨ مارس / آذار: ٢٠٠١ " إننا إذ نتطلع إلى المستقبل، ننوي التشديد على الإمكانات الهائلة لتعاون إقليمي أكبر (...) هدفنا هو بناء علاقات مع جيراننا تساهم في أمن الطاقة المشترك بيننا وفي وصول إلى الطاقة بصفة مناسبة ودائمة وملائمة بيننا ". وأياً يكن هدف هذه التصريحات فإن كل هذا "التعاون" إنما يهدف إلى ضخ كميات

---

1 - مهمة تفتيش في الضمير الأمريكي "، مجلة وجهات نظر – العدد ٤٩ فبراير ٢٠٠٣.

2 - انظر: التسلسل التاريخي للنفط (كرونولوجيا) في آخر هذا البحث (ص ٧٨٣).

متزايدة من نفط المكسيك وفنزويلا. ويضيف قائلاً: إن " المكسيك هي مصدر رئيسي يمكن الاعتماد عليه لاستيراد النفط ". وإن احتياطياتها الكبيرة، التي تزيد بنسبة نحو ٢٥ في المئة عن احتياطياتنا، تجعلها مصدراً ممكناً لإنتاج نفط إضافي طوال العقد المقبل . أما فنزويلا فمهمة جداً لخطط الولايات المتحدة لأنها تملك احتياطيات كبيرة من النفط المادي ولا يتفوق عليها في ذلك سوى نفط الخليج. ولأنها تملك كميات كبيرة من النفط الثقيل.[1]

لكن جهود الولايات المتحدة لاستخراج كميات كبيرة من النفط المكسيكي والفنزويلي ستواجه صعوبة رئيسية. فنظراً إلى التاريخ الطويل من النهب الاستعماري والامبريالي، أخضعت هاتان الدولتان احتياطياتهما النفطية لسلطة الدولة وأقامتا حواجز قانونية ودستورية كبيرة في وجه أي انخراط أجنبي في إنتاج النفط المحلي. وفي حين أن الدولتين قد تسعيان إلى الاستفادة من الميزات الاقتصادية لتصدير كميات إضافية من النفط إلى الولايات المتحدة، فإنهما ستقاومان على الأرجح أي مشاركة متزايدة لشركات أمريكية في صناعات النفط فيهما وأي زيادة سريعة لاستخراج النفط. وهذه المقاومة ستكون ولاشك مصدر إحباط للمسؤولين الأمريكيين الذين يسعون تماماً إلى هذه النتائج. لذلك تسعى الإدارة الأمريكية جاهدة لإزالة العقبات أو تخفيفها أمام زيادة الاستثمارات النفطية الأمريكية قصد تحسين علاقاتها مع هاتين الدولتين.

كما هو الشأن كذلك أن تكون اهتمامات الطاقة بارزة في علاقات أمريكا مع كولومبيا، علماً أنّ هذه الدولة معروفة أساساً بدورها في تجارة المخدرات غير الشرعية وتوترها بهجمات المجموعات المسلحة ، فإنها في الوقت نفسه منتج رئيسي للنفط وقد تطغى المصالح النفطية الأمريكية على كل الاعتبارات.

وخلاصة القول هو أنه، مهما يكن من أمر، فإن مجمل الكتابات والتقارير التي وردت عن الطاقة وضرورتها في عالمنا اليوم، تؤكد على استحالة الاستغناء عن النفط وإيجاد بديل له في مستقبل قريب. فالنفط ما زال حالياً المصدر الأول من مصادر الطاقة المستخدمة في العالم، حيث يؤمن نسبة ٣٨% من مجمل الطاقة المستهلكة في العالم. وبالرغم من مرور أكثر من ثلاثة عقود على " الصدمة " النفطية (الناجمة عن حرب

1 - مجلة " وجهات نظر، مرجع سابق.

أكتوبر ١٩٧٣) والتوجهات التي رافقتها في الدول الغنية المستهلكة للنفط للاندفاع في البحث عن مصادر بديلة للطاقة، فإن النفط بقي حتى الآن المصدر الأول والأساسي للطاقة، في حين يتواصل استخدام الفحم كمصدر ثان للطاقة (حوالي ٢٥%)، كما يتزايد استخدام الغاز الطبيعي كمصدر ثالث (حوالي ٢٣%).

صحيح أن هناك محاولات حثيثة لتنمية مصادر الطاقة الطبيعية المتجددة، كأشعة الشمس، والمياه المتدفقة والرياح، واستخدام بعض المواد الزراعية. لكن مجمل مصادر الطاقة هذه، مع الطاقة النووية، لا توفر حتى الآن أكثر من ١٥% من الطاقة المستخدمة في العالم في وقت يقدر فيه أن يتزايد الاستهلاك من حوالي ٨٦ مليون برميل يومياً حالياً إلى أكثر من ١١٧ مليون في العام ٢٠٣٠.[1]

وبالفعل شهدت السنوات الأخيرة صدور تقارير ودراسات عديدة تتناول معطيات الطاقة، بمصادرها المختلفة في العالم، والتوقعات المستقبلية بشأنها والتأثيرات المحتملة على خارطة موازين القوة الاقتصادية. ومن بين هذه الدراسات ذلك التقرير الذي صدر في خريف ٢٠٠٦ عن " مجلس العلاقات الخارجية" بواشنطن، تحت عنوان " تبعات اعتماد الولايات المتحدة على النفط وأمنها القومي ". أعدته لجنة عمل خاصة (TASK FORCE) بإشراف وزير الدفاع والطاقة الأسبق، جيمس شليزنجر، والمدير السابق للمخابرات المركزية، جون دوتش. كما صدر تقرير موسع آخر في تموز / يوليو ٢٠٠٧ أعدته مجموعة كبيرة من الخبراء تمّ نشره تحت عنوان: " حقائق صعبة حول الطاقة الكونية ".

---

1 - انظر: داود تلحمي: " دراسات أمريكية رسمية: أمن النفط، جزء من الأمن القومي "، مرجع سابق، موقع الأنترنيت: (١٣/٠٣/٢٠٠٨) www.amin.org